القضية الفلسطينية

وهي:

تأصيل شرعي مفصل

للقضية الفلسطينية، وتنظير سياسي لآخر أحداثها

لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية

أ.د/ محمد بن عبدالله المسعري

لندن

الأثنين: ٠٦ ربيع ثاني ١٤٢٣هـ

الموافق: ١٧ يونيو-حزيران ٢٠٠٢م

***C*ommittee for the *D*efence of *L*egitimate *R*ights**

BM Box: CDLR
LONDON; WC1N 3XX
Tel: 07973-226-470
Fax: (020) 8908-3164
United Kingdom

****

mailto:cdlr@cdlr.net
mailto:Muhammad@cdlr.net
mailto:Muhammad_Almassari@hotmail.com
http://www.cdlr.net

جزى الله كل من أعان على طبعها، وتوزيعها، وجمع التوقيعات عليها، وترجمتها إلى أكثر من لغة، خير الجزاء!

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، وصفيه وخليله، وخيرته من خلقه.

﴿**يأأيها الذين ءامنُوا اتقوا الله حق تُقاتهِ، ولاتموتن إلا وأنتم مسلمون**﴾ (آل عمران؛ ١٠٢:٣).

﴿**يَأأيُهَا النَاسُ اتقُوا ربكم الذى خلقكم من نفسٍ واحدةٍ، وخلق منها زوجَهَا، وبث منهُمَا رجالاً كثيراً ونِسَاءً، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيبًا**﴾ (النساء؛ ١:٤).

﴿**يأيها الذين ءامنوا اتقوا الله، وقولوا قولاً سديداً * يُصلح لكم أعمَالَكُم، ويَغفِر لكم ذُنُوبَكُم، ومن يُطعِ الله وَرسُولَهُ فقد فَاز فوزاً عظيماً**﴾ (الأحزاب؛ ٣٣: ٧٠).

وإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثه بدعة، وكل بدعة ضلالة،،، أما بعد:

لقد ساءنا جميعًا، في الماضي القريب، ما صدر عن بعض من يسمَّى بـ«**العلماء**»، من أمثال عبد العزيز بن باز: مفتي آل سعود السابق، من فتاوى تحل وتجيز الصلح مع إسرائيل، بل تجيز إقامة سلام أبدي دائم معها، مما سيفضي إلى إضفاء الشرعية على ذلك الوجود الصهيوني الغاصب الخبيث في فلسطين وتمكين الصهاينة المعتدين من بسط هيمنتهم ورفع رايتهم، راية الكفر والفسوق والعصيان، فوق أرضها المباركة المقدسة، بل وعلى مساحات واسعة من بلاد المسلمين.

كما دهشنا جميعاً، في سابق الأزمنة، من قراءة بعض الرسائل والمقالات المتعلقة بالقضية ومحاولات التكييف الفقهي لها، دهشنا لأن تلك المحاولات تنطلق من مشروعية نظم ـ كنظام مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً ـ لا يشك مسلم، يرجو الله والدار الآخرة، في أنها تحكم بغير ما أنزل الله، وأنها ليس لها في أعناق المسلمين بيعة ولا طاعة.

وكنا قد بينا في العديد من البيانات والنشرات والأبحاث قديماً أن كل ذلك يبدو وكأنه ترتيب لعملية تصفية شاملة، و«**بيع بالجملة**» للقضية الفلسطينية، أو بلفظ أدق: ترتيب للمجاهرة العلنية الوقحة لتلك التصفية، وذلك البيع، لأن التفريط ولأن الخيانة قديمة جداً، وعلى مدار العقود السابقة، ولكنها سراً، وعلى تكتم واستحياء، ومن وراء حجاب.

وها هي أحداث الأسابع القليلة الفائتة – أحدلث الاجتياح الإسرائيلي الوحشي لأراضي «**السلطة العرفاتية**» ـ تبرهن، للأسف الشديد، على صدق ذلك التوقع، وتبرير ذلك التخوف، حيث قررت قمة بيروت الرابعة عشر الاعتيادية المجاهرة بالخيانة، وعرض الاستسلام بشروط هزيلة تجعله في الحقيقة استسلاماً بدون قيد أو شرط، وذلك في تبني «**المبادرة السعودية**» المشؤومة، في حين يتعرض الشعب الفلسطيني للحصار، والتجويع والإذلال على مدار الشهور والسنين الفائتة. وحتى «**حق العودة**» أوشك أن يذهب، غير مأسوف عليه من الأنظمة العربية،

لولا أن لبنان أصر على ذكره، ولو بصياغة ضعيفة غير مقنعة، لاعتبارات طائفية سكانية (ديموغرافية) فحسب، وليس حباً في فلسطين وأهلها ولاجئيها!

لذلك كله رأينا أن الواجب الشرعي يُحَتِمُ علينا أن نتوجه إلى الأمة الإسلامية عامة، والعلماء بصفة خاصة بهذه الرسالة تبياناً للحق وإقامة للحجة وبذلاً للنُصح وإبراءً للذمة من اثم كتمان الكتاب، ذلك بأن نتعرض بالتفصيل للأحكام الشرعية المتعلقة بالصلح والهدنة والسلام مع الكفار الحربيين وتطبيقها، بكل عناية ودقة، إن شاء الله، على الواقع الراهن للقضية الفلسطينية مع أخذ الموقف الدولي الحالي في الاعتبار.

ولما كان لكل واقع حكم شرعي يختلف عن الحكم الشرعي لأي واقع آخر مغاير على نحو جوهري، كان من الواجب فيمن يتصدى للفتوى أو الحكم في أي قضية، لاسيما قضايا الأمة الخطيرة الكبيرة، أن يكون على علم بواقعها ومكوناته الجوهرية حتى ينزل حكم الله تعالى عليها، لأن العلم بذلك من شروط المفتى التي لا غنى له عنها. يقول الإمام ابن القيم، رحمه الله تعال، في **«إعلام الموقعين»**: [ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم، أحدهما فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى **يحيط** بها علماً، والنوع الثاني فهم الواجب في الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر].

ونزيد على كلام الإمام ابن القيم فنقول: كما ينبغي أن يكون على علم بأبعادها وما قد يترتب عليها من أضرار وأخطار، حتى يتمكن من الموازنة بين المصالح والمفاسد، والمكاسب والخسائر، عند الإقدام على عمل المباحات، ليس لمجرد تطبيق حكم عليها، والتخلص ثم من المساءلة والإثم، بل ولإحسان ذلك التطبيق لحكم الله، والمسارعة إلى درجات السابقين، والفوز بمراتب المحسنين.

وإذا كانت هذه الشروط لازمة للفتوى بصورة عامة، فإنها تتأكد في الفتوى فيما يتعلق بالجهاد والصلح ونحوه. يقول الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في **«الإختيارات الفقهية»**: [والواجب أن يعتبر في أمور الجهاد برأى أهل الدين الصحيح الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا، دون الذين يغلب عليهم ظاهر الدين، فلا يؤخذ برأيهم، ولا برأي أهل الدين الذين لاخبرة لهم في الدنيا].

لذلك سنقوم في هذه الرسالة بدراسة واقع القضية الفلسطينية من ناحية تاريخها، وكيف نشأت، ومن ناحية موقعها في الواقع الدولي المعاصر، وعلاقتها بصراع الأمم والشعوب، بل وبصراع الحضارات والثقافات، سندرس ذلك ولو على وجه الاختصار، ولكن بدقة وعناية، إن شاد الله تعالى.

بعد ذلك يتم تنزيل الأحكام الشرعية على واقع القضية، لا للمتعة الفقهية أو العقلية، وإنما لمعرفة حكم الله فيها، فيكون هذا هو ما يجب الإيمان به، والعمل بموجبه، لمن كان يومن بالله واليوم الآخر: ﴿**ومن كفر فإن الله غني عن العالمين**﴾.

نسأل الله العظيم أن ينفع بهذه الرسالة، وأن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، إنه على كل شيء قدير. وصلى الله، وسلم، وبارك، على عبده ورسوله محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المخلصين المجاهدين، صلاة دائمة، وتسليما وتبريكاً كثيراً الى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

أبو ماجد: محمد بن عبدالله المسعري

لندن

الأثنين: ٠٦ ربيع ثاني ١٤٢٣هـ

الموافق: ١٧ يونيو-حزيران ٢٠٠٢م

القضية الفلسطينية

يقول الإمام ابن القيم، رحمه الله تعال، في **«إعلام الموقعين»**: [ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم، أحدهما فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى **يحيط** بها علماً، والنوع الثاني فهم الواجب في الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر].

نعم: أصاب الإمام ابن القيم في هذا، ذلك لأن لكل واقع حكم شرعي يختلف عن الحكم الشرعي لأي واقع آخر مغاير على نحو جوهري، فمن الواجب إذاً فيمن يتصدى للفتوى أو الحكم في أي قضية، لاسيما قضايا الأمة الخطيرة الكبيرة، أن يكون على علم بواقعها ومكوناته الجوهرية حتى ينزل حكم الله تعالى عليها، لأن العلم بذلك من شروط المفتى التي لا غنى له عنها.

ونزيد على كلام الإمام ابن القيم فنقول: كما ينبغي أن يكون على علم بأبعادها وما قد يترتب عليها من أضرار وأخطار، حتى يتمكن من الموازنة بين المصالح والمفاسد، والمكاسب والخسائر، عند الإقدام على عمل المباحات، ليس لمجرد تطبيق حكم عليها، والتخلص ثم من المساءلة والإثم، بل ولإحسان ذلك التطبيق لحكم الله، والمسارعة إلى درجات السابقين، والفوز بمراتب المحسنين.

وإذا كانت هذه الشروط لازمة للفتوى بصورة عامة، فإنها تتأكد في الفتوى فيما يتعلق بالجهاد والصلح ونحوه. يقول الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في **«الإختيارات الفقهية»**: [والواجب أن يعتبر في أمور الجهاد برأى أهل الدين الصحيح الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا، دون الذين يغلب عليهم ظاهر الدين، فلا يؤخذ برأيهم، ولا برأي أهل الدين الذين لاخبرة لهم في الدنيا].

لذلك، ولرفع مستوى الوعي السياسي على الواقع الدولي الراهن فإننا، بعد لمحة تاريخية مختصرة، سنعرض أولاً بعض الخطوط العريضة لواقع القضية الفلسطينية، وموقف كل من أمريكا وبريطانيا، فضلاً عن الحكومات والأحزاب الصهيونية والدول العربية، وفي المشاريع المختلفة لحلها ودافع المفاوضات وما يجرى على مساراتها.

❊ فصل: لمحة تاريخية للقضية الفلسطينية

عندما سقطت غرناطة سنة ١٤٩٢م، ثم نقضت الإمبراطورية الأسبانية «**الكاثوليكية**» عهودها ومواثيقها مع المسلمين، فأخرجتهم من الأندلس بعد ذلك شيئاً فشيئاً، أخرجوا معهم اليهود. وقد ذهب القسم الأكبر من اليهود ليعيشوا مع المسلمين في دولة الخلافة. والقسم الثاني توزعوا في البلدان الأوروبية، ولكنهم وضعوا في (غيتووات) أي معازل، وهي حظائر خاصة بهم منفصلين عن باقي الجماعات والسكان في الدول الأوروبية. وفرق كبير بين عيشهم مع رعايا الدولة العثمانية مواطنين محترمين مكرمين، وعيشهم في أوروبا منعزلين منبوذين محتقرين.

أما الذين عاشوا مع المسلمين فإن قسماً منهم أعلنوا إسلامهم بعد عدة قرون، وأضمروا يهوديتهم، وهم يهود الدونمة في سلانيك وغيرها، وأخذوا يكيدون للدولة التي يعيشون فيها، ويدبرون المؤامرات. وقد التقى كيدهم هذا مع مصلحة بريطانيا وكيدها، التي تحيك المؤامرات السياسية، وتتخذ أنواع الخداع لضرب الخلافة وإضعافها.

أما ما يسمَّى بـ«**الحركة الصهيونية**» فهي إنما نشأت في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي (حوالي ١٧٠٠م) حركة مسيحية بروتستانتية «**أصولية**» خالصة، لم يشارك فيها ولا يهودي واحد، تستهدف عمل كل ما يمكن عمله لإعادة اليهود إلى فلسطين، لا حباً فيهم بل هم مكروهون لأنهم قتلة المسيح «**الرب**»، في المنظور المسيحي، ولكن لأن العديد من النبوئات في «**الكتاب المقدس**»، لا سيما في العهد الجديد، قد تم فهمها وتأويلها على أن عودة السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، ومن ثم مجيء عهد البركة والسلام على الأرض، مشروط بتجمع اليهود مرة أخرى في فلسطين. وقد آمن أولئك الإنجيليون العسكريون بأن ذلك سيكون على رأس الألفية الثانية، إذا قام الناس بواجبهم في التمهيد لذلك والتعجيل به. لذلك تنادى أولئك إلى العمل الجاد على مدى القرنين المقبلين الباقيين إلى رأس الألفية لتحقيق

النبوؤة، والتعجيل بمجيء «**الرب**»!

هذا بالنسبة للإنجيليين الأصوليين العسكريين، أما اليهود فقد لزموا جانب الحذر من تلك الدعوات على مدى قرن من الزمان، حتى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي (١٨٠٠م) عندما انتصر الفكر العلماني الرأسمالي الغربي بعد قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية، وتراجع الفكر المسيحي تراجعاً واضحاً، وظهرت الاتجاهات القومية، والدعوات الليبرالية، فبدأ الفكر الصهيوني في الانتشار في الأوساط اليهودية، لا سيما العلمانية والليبرالية منها، في حين بقيت المجموعات الدينية المحافظة، رافضة لهذا الفكر، متخوفة من نتائجه على الدين اليهودي، واليهود بوصفهم شعب التوراة، حتى هذه الأيام!

أعطى نابليون وعداً لليهود بإعطائهم فلسطين. وأعطى إبراهيم باشا وعداً لليهود بإعطائهم فلسطين. كلا الوعدين لم تتح الفرصة لتنفيذهما، لهزيمة نابليون في فلسطين، وإخراجه نهائياً من مصر. ولاندحار إبراهيم باشا عائداً إلى مصر بموجب اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠م.

وفي ١٩١٧/١١/٠٢ أعطت بريطانيا وعداً لليهود (وعد بلفور) بإعطائهم فلسطين وطناً قومياً لهم، حيث إن الصهاينة تعاونوا مع بريطانيا في الحرب العالمية الأولى. وكانت الفرصة مواتية لبريطانيا سياسياً مما مكنها من وضع الخطط لتحقيق هذا الوعد المشؤوم. فبحكم تأثيرها في عصبة الأمم فرضت من نفسها منتدبة على فلسطين. فعينت أول مندوب سامي عليها هربرت صمويل وهو يهودي صهيوني، هذا بعد تنفيذها لاتفاقية سايكس ـ بيكو بينها وبين فرنسا. ولم يكن في فلسطين آنذاك إلا عدد قليل من اليهود لا يتجاوز بضعة عشرات الألوف، أكثرهم من اليهود السامريين الذين بقوا مقيمين في فلسطين منذ أيام القمع الدموي والتهجير الروماني الفظيع لليهود بعد رفع السيد المسيح بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته. وجمهور اليهود يعتبر اليهود السامريين كفاراً ليسوا بيهود، أو منحرفين مبتدعين في أقل تقدير.

وما أن هيمنت بريطانياً على فلسطين حتى فتحت بوابة الهجرة الصهيونية على مصراعيه فبدأ اليهود الصهاينة في التدفق على فلسطين مما أدى إلى زعزعة الاستقرار واندلاع الثورات فوقعت ثورة ٢٩، ثم ثورة ٣٦-٣٩ التي كانت فيها ملاحم الشيخ المجاهد الشهيد عز الدين القسام، رضي الله عنه.

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها سرحت بريطانيا معظم الجيوش التي جمعتها من بلدان كثيرة من مستعمراتها ومن جملتها تسريح حوالي ٨٠ ألف جندي يهودي، و«**تكرمت**» بأن تركتهم يحتفظون بأسلحتهم، مما يدل على سوء النية، والخطة الإجرامية المبيتة.

وهؤلاء الجنود المسرحون هم الذين تشكلت منهم العصابات الصهيونية الإرهابية: الهاجناه، وشتيرن، وتسنمائي لؤمي، والأرغون، وغيرها، فقامت هذه العصابات بأعمال إرهابية دموية في فلسطين، وتفجيرات ونسف بعض المراكز الحكومية تنفيذاً لمخططات سياسية، ما جعل بريطانيا تعلن أنها ستضع هذه القضية في أحضان هيئة الأمم، وتتخلص من المآزق التي نتجت عن ثورات العرب والصهاينة.

ولقد جاء إلى فلسطين العديد من اللجان الدولية للاستطلاع والقيام بدراسات ووضع التوصيات والحلول. واستقر الأمر على طرح مشروع على هيئة الأمم يقضي بتقسيم فلسطين بين أصحابها الملاك الشرعيين، وبين اللصوص المغتصبين من الصهاينة الدخلاء.

وبتاريخ ٤٧/١٠/٢٩ اتخذت الجمعية العامة لهيئة الأمم قراراً بتقسيم فلسطين، وهو القرار الخطير رقم (١٨١) الذي بالإضافة إلى جريمة تقسيم فلسطين التي نص عليها، فقد جاء بجريمة أخرى وهي تدويل القدس. وفكرة تدويل القدس هي في الأصل فكرة بابوية لإيجاد مدخل للغرب الكافر المستعمر في شئون القدس. بعد هذا القرار اتخذت بريطانيا قراراً، وبتوصية من الهيئة، إنهاء انتدابها على فلسطين. وفي منتصف ليل ١٥ أيار سنة ١٩٤٨م كانت ساعة نهاية الانتداب، وفي نفس الدقيقة أعلن قيام دولة (إسرائيل)، وتبع ذلك اعتراف أميركا وروسيا وبريطانيا بها في خلال دقائق معدودة، مما يجعلنا نقطع أن ذلك أمر «**دبِّر بليل**»، لأنه من المحال أن يكون ذلك عفوياً من غير سابق ترتيب، وتبع ذلك أيضاً إعلان دخول جيوش سبع دول عربية إلى فلسطين لحمايتها ـ وليتهم لم يدخلوا ـ وبدأت المذابح واشتعلت المعارك. ثم فرضت هدنة مدة أربعة أسابيع بين الطرفين مما مكن الصهاينة من إدخال شحنات من الأسلحة، وإعادة ترتيب

الصفوف.

ومن ناحية ثانية بدأ الصراع بين الجيوش العربية وجرت بينها بعض المناوشات، بدل أن يشتبكوا مع الفصائل الصهيونية. وبرزت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وتأسست وكالة الغوث الدولية لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي أوائل سنة ١٩٤٩ بدأت المفاوضات في «**رودس**» بين ما سمي (إسرائيل) وبين مصر والأردن ولبنان وسوريا، كلٍّ على حدة، ونتائج هذه الهدنة لا تزال ثابتة للصهاينة دولياً رغم الحروب المتعددة والخروقات التي حصلت بين هذه الأطراف، بل لقد أضيفت عليها مكاسب للصهاينة فيما بعد.

فما الذي حصلت عليه دولة الصهاينة بموجب اتفاقيات الهدنة هذه؟ وهل اتفاقيات الهدنة هذه مؤامرات وصفقات، أم هي استغفال لقيادات وزعامات؟ هل هذه الاتفاقيات تكتيك حربي لتغيير مواقع وتحصين مواقع؟ أم هي كارثة ونكبة أمضيناها بأيدينا؟

وإليك شيئاً من نتائج اتفاقيات «**الهدنة**» هذه التي وقعت في جزيرة «**رودس**» لنعلم أنها ليست مجرد هدنة ووقف إطلاق نار، بل هي كارثة ونكبة بكل معنى الكلمة، وخيانة قيادات وحكام:

١ ـ أخذ الصهاينة من قضاء القدس (٣٢) قرية مساحتها ٢٤٣ ألف دونم، وكان يتبع القضاء ٦٤ قرية عربية. وكانت مساحة القضاء في عهد الانتداب ٥٥٨ ألف دونم.

٢ ـ أخذ الصهاينة من قضاء بيت لحم ثماني قرى وكان فيه زمن الانتداب ثلاث وعشرون قرية.

٣ ـ أخذوا من قضاء رام الله وكان يحتوي على (٦٠) قرية مساحتها ٦٨٦ ألف دونم، خسر العرب ما يقرب من ٥٥٦٤ دونماً.

٤ ـ خسر العرب من قضاء الخليل ستاً وعشرين قرية مساحتها ١,١٠٧٠٠٠ دونم من مساحة القضاء وكانت ٢,١٧٦٠٠٠ دونم وكان فيه ٣٨ قرية.

٥ ـ لقد خسر العرب يافا كلها مدنها وقراها البالغ عددها (٢٣) قرية ومساحتها ٣٣٥,٠٠٠ دونم. وكان للصهاينة فيها قبل ذلك ١٢٩ ألف دونم.

٦ ـ من قضاء الرملة أضاع العرب مدينة الرملة وإحدى وثلاثين قرية.

٧ ـ من قضاء اللد: أضاع العرب مدينة اللد نفسها وتسعاً وعشرين قرية ومساحة القضائين (اللد والرملة) ٨٧٠ ألف دونم.

٨ ـ من قضاء جنين: خسر العرب ثماني قرى مساحتها ٢٥٨ ألف دونم، ومجموع مساحة القضاء ٨٣٨ ألف دونم.

٩ ـ من قضاء طولكرم: خسروا تسعاً وعشرين قرية مساحتها ٣٦٥ ألف دونم.

١٠ ـ قضاء نابلس: ويتبعه (٩٠) قرية ومساحته ١,٥٩١٠٠٠ دونم خسر العرب منه ٢٦ ألف دونم من أراضي طوباس.

١١ ـ حيفا: خسر العرب حيفا كلها مدنها وقراها وهي (٤١) قرية واثنتا عشرة عشيرة. ومجموع مساحته مليون وواحد وثلاثون ألف دونم.

١٢ ـ عكا وقضاؤها أصبح كله بيد الصهاينة ومساحته ٧٧٩ ألف دونم وكان للعرب فيه خمسون قرية وثماني عشائر.

١٣ ـ قضاء الناصرة: أصبح كله بيد الصهاينة ومساحته ٤٩٧ ألف دونم وكان فيه للعرب (٢٤) قرية وعشيرة واحدة.

١٤ ـ قضاء صفد: أصبح كله بيد الصهاينة ومساحته ٦٩٦ ألف دونم وكان للعرب فيه خمس وسبعون قرية وثلاث عشائر.

١٥ ـ قضاء طبريا: أصبح كله بيد الصهاينة ومساحته (٤٤٠) ألف دونم وكان للعرب فيه ست وعشرون قرية.

١٦ ـ قضاء بيسان: أصبح كله بيد الصهاينة ومساحته ٣٦٧ ألف دونم وكان للعرب فيه ثمانٍ وعشرون قرية وأربع عشائر.

١٧ ـ قضاء غزة: كانت مساحته حوالي ١,١١١,٠٠٠ دونم وكان فيه ثلاث وخمسون قرية. لم يبق للعرب فيه سوى سبع قرى.

١٨ ـ قضاء بئر السبع وهو أكبر الأقضية ومساحته ١٢ مليون و٥٥٧ ألف دونم وقد سقط بيد الصهاينة ولم يبق منه

بيد العرب سوى زهاء ١٠٠ ألف دونم، وكان يعيش فيه سبع قبائل تتفرع منها سبع وسبعون عشيرة.

ولقد كان في فلسطين في عهد الانتداب (٨٢٢) قرية خلا المدن والعشائر استولى الصهاينة على (٤٨٦) قرية وبقي (٣١٦) قرية في المنطقة الأردنية و(١٠) قرى في المنطقة المصرية.

أما مجموع مساحة فلسطين فتساوي ٢٧ مليون دونم و٥٥ ألف دونم. أخذ الصهاينة منها لغاية هدنة رودس (٢٠) مليون و٩٤٠ ألف دونم. إلى هنا (أي ٢٠ مليون دونم) هي حدود الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، وما احتل بعد ذلك هو الذي يطالبون به.

وجاءت مؤامرة ألـ ٦٧ ليأخذ الصهاينة فلسطين كلها، وحدثت نكبة جديدة ونزوح جديد. واستغاث العرب بمجلس الأمن الدولي ليصدر قراريه رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ولكن ومع هذه المهانة والخيانة فإن الصهاينة لم ينفذوا شيئاً منهما، ولم لا؟! فمن الذي يجبرهم على التنفيذ؟

أخذت دولة الصهاينة تزرع المستوطنات في المناطق الجديدة وتكثف الوجود فيها، وتشق لها الطرق، وتوفر لها الحماية، حتى أصبحت معظم المرتفعات الاستراتيجية تقام فيها القلاع والحصون، وأصبحت كل قرية وكل مدينة تحت رحمة الصهاينة مهددة بالاجتياح والتقتيل والتخريب.

إن الذي أوجد هذه الدول في البلاد العربية ووزع عليها الصلاحيات المحددة، هو الذي أوجد «**منظمة التحرير الفلسطينية**»، وصار لها ممثل مراقب في هيئة الأمم يتحدث باسمها، وقامت بدور المفاوض ودخلت ساحة المساومات مع الداخلين.

هكذا أخذ الصهاينة فلسطين، وجاءت فترة المرحلة النهائية وهي إجراءات التوقيع والإمضاءات من الدول العربية والمنظمة ثم السلطة.

ذهبت الوفود والأطراف إلى مدريد بإشارة من مجرم الحرب بوش الأب، الإرهابي القاتل، ثم انتقلت إلى واشنطن، ثم طرحت فكرة: غزة ـ أريحا أولاً، وإذا باتفاقية أوسلو تطل برأسها؛ وبدأت الهرولة: التواقيع في واشنطن، ثم التواقيع في وادي عربة، ثم تواقيع «**واي ريفر**» والمفاوضات المكثفة في «**كمب دافيد**» الثانية ثم طابا المتكررة، وخطة ميتشيل، ثم تفاهمات تنيت، وهكذا في دوامة لا تنتهي من التنازلات والتدهور وفقدان الشخصية والمصداقية. وتنيت هذا هو مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) ، فهو رجل استخبارات وأمن، وليس رجل فكر وسياسة: لقد تدهورت القضية الفلسطينية من قضية إسلامية عقائدية ذات صبغة سياسية وأهمية عالمية، إلى قضية قومية عربية إقليمية، ثم صارت قضية قطرية فلسطينية، ثم أصبحت قضية عودة لاجئين وتأسيس دويلة منزوعة السلاح قد تم تفصيلها على مقاس ياسر عرفات، ثم صارت قضية السلطة «**العرفاتية**»، التي يسمونها زوراً وبهتاناً: (**السلطة الوطنية الفلسطينية**)، وأخيراً مجموعة من التفاهمات على بعض الشوون الأمنية بعيداً عن القضايا السياسية آنفة الذكر.

وقبل هذا بفترة طويلة ـ في ٧٨/٠٩/١٧ ـ وقعت مصر اتفاق «**كمب ديفيد**» الأولى، فتم بذلك إخراج الدولة العربية الأولى من حلبة الصراع، فانكشف وانكسر الجناح الأهم من أجنحة الصراع!

ولا ننسى اعتداءات الصهاينة المتكررة على لبنان ودخوله مرتين حتى وصلوا بيروت، كما دخل الصهاينة مصر مرتين في ٥٦، و٦٧ ومكثوا فترة طويلة على ضفاف القناة.

ولكن كل هذه الاتفاقيات الخيانية والتواقيع والإمضاءات والمفاوضات، كلها لم تزد الصهاينة إلا غطرسة، ولم تنقص من الاحتلال شيئاً بل زادت فلسطين ضياعاً فوق ضياع.

وفي الأسابيع الفائتة الأخيرة جاء الجنرال أنتوني زيني، وهو من مجرمي حرب تدمير العراق التي سموها حرب تحرير الكويت، لإعطاء شارون الضوء الأخضر، بل وللمشاركة الفعالة والإشراف على اجتياح أراضي السلطة «**العرفاتية**»، التي استنفدت أغراضها ولم تعد عمالتها تنفع أمريكا وإسرائيل في كثير أو قليل، وإنجاز مرحلة جديدة من إبادة الشعب الفلسطيني وإذلاله، والقضاء على الأبطال والبطلات من مجاهديه.

هذه الإبادة والتصفية ليست فقط خدمة للمصالح الأمريكية، والمصالح الصهيونية المتطابقة إلى حد بعيد مع المصالح الأمريكية فحسب، بل ولإشباع نار الحقد الأمريكي المتأجج، والانتقام الدموي من الشعب الفلسطيني جزاءً على خروجهم فرحين راقصين مباركين للضربة الأليمة التي تلقتها أمريكا، عدوة فلسطين وعدوة الإسلام والمسلمين، في الحادي عشر

من سبتمبر ٢٠٠٢م. نعم: إنهم يريدون جعل مجزرة الشعب الفلسطيني أنموذجاً لانتقام أمريكا وبطشتها، وتحذيراً لكل من تسول له نفسه رفع الرأس في مواجهة أمريكا، كما فعلوا قريباً في أفغانستان، وقبل ذلك في العراق على مدى العقد الفائت بطوله، وفي المسمتقبل القريب إذا لم يصرفهم الله بمنه وكرمه.

صدم العالم وفزع من هول المجاز المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني الأعزل، وثارت حمية الكثير من المسلمين، بل والشرفاء والأحرار في جميع أنحاء العالم لما رأوه من صمود المجاهدين والمجاهدات، وتضحياتهم، واستعدادهم للاستشهاد، وبذلهم الروح والدم في مواجهة الآلة العسكرية الجهنمية التي يمتلكها مجرموا الحرب من الصهاينة.

نعم: صدم العالم وتحرك، وخرجت المظاهرات الحاشدة، والمسيرات الصاخبة، ولكن الأنظمة العربية ظلت صامتة صمتاً مريباً: هل هو خوف من أمريكا وقنابلها الفظيعة، أم هو تواطؤ من تلك الأنظمة، ورغبة في القضاء على الجهاد الفلسطيني الذي بدأ يصنع واقعاً جديداً ينذر بقلب موازين القوى في المجتمعات العربية مهدداً لـ«**العروش والكروش والقروش**»؟!

وما هو حقيقة الموقف العرفاتي؟! هل ياسر عرفات وهو رمز الوحدة الفلسطينية كما حاولت بعض وسائل الإعلام تلميعه مؤخراً بتكرار مقولته: (**يريدونني إما أسيراً، أو إما طريداً، وإما قتيلاً، لا، أنا أقول لهم: شهيداً، شهيداً، شهيداً**)؟!

الجواب يتبين لكل ذي عينين مفتوحتين يأبى أن يغمضهما لينام في راحة مصطنعة زائفة: لقد ولَّى ياسر عرفات الأدبار من لبنان تاركاً الفلسطينيين لمذبحة صبرا وشاتيلاً، ولم يصمد ليكون شهيداً. واليوم كذلك لم يصمد للحصول على شرف الشهادة، فما أن لوح مجرم الحرب كولن باول بعدم زيارته إلا إذا شجب الأعمال الاستشهادية، سارع هذا المفتون الضال بإصدار بيان هزيل يشجب فيه تلك الأعمال تحت العنوان العام: (شجب كل العمليات العسكرية ضد المدنيين «**الأبرياء**» من الفلسطسنيين والإسرائيليين على حد سواء)، وكان الرد الشاروني اليوم سريعاً كرده في بيروت قبل عقدين من الزمان: بصقة في الوجه، وصفعة بالنعال، ومزيد من عمليات الاجتياح والاحتلال، والإبادة والإذلال للشعب الفلسطيني.

فماذا كان رد الفعل العرفاتي؟! هل أقدم هو وزبانيته على الاستشهاد؟! كلا فها هو الجاسوس المجرم جبريل الرجوب ينزوي في بعض المخابيء ويسلم السجناء الفلسطينين للقوات الصهيونية الغازية، وها هو عرفات يحاكم الأبطال الذين نفَّذوا حكم الله في «رحبعام زيڤي»، مجرم الحرب الصهيوني، فيحكم عليهم بمدد سجن طويلة، بدلاً من تقليدهم الأوسمة، وإدراجهم في سجلات البطولة.

ولكن هل رضيت إسرائيل؟! طبعاً لا. أعلن الكيان المسخ رفضه لحكم المحمكة الميدانية «**العرفاتية**»، وراح يطالب بتسليم المحكومين لمحاكمتهم أمام محاكم صهيونية. ناور الصهاينة بمهارة فتحولت المفاوضات من إنهاء الهجوم الصهيوني الوحشي، وانسحاب قواته، إلى تسليم المحكومين أو سجنهم تحت حراسة بريطانية أمريكية. وعلى العموم تحولت القضية إلى: فك الحصار عن عرفات، ورفع الحصار عن كنيسة المهد، فقط لاغير.

ونجحت إسرائيل في منع وصول لجنة التحقيق وتقصي الحقائق الدولية، ألتي أمر مجلس الأمن الدولي بتشكيلها للتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية في نابلس ومخيم جنين، وبعد هذا النجاح الصهيوني الباهر رفعت الحصار عن عرفات، وفي المقابل أطلقت النار وأشعلت الحرائق في كنيسة المهد.

لم يعد أحد يصدق ياسر عرفات أو يثق به، ويؤكد بعض المحللين السياسيين أنه، ومن ورائه حكام الدول العربية، متواطؤون مع إسرائيل، كما يشككون في مصداقية الحصار المضروب عليه، ويعتقدون أنها مناورة لإكسابه بعض الشعبية، أي لتلميع صورته التي انطفأت في السنوات الماضية، حتى يتمكن بدعم عربي من القضاء على الانتفاضة، وتصفية البقية الباقية من المجاهدين المخلصين. ويبدوا أن الشارع العربي بدأ يتقبل هذه التحليلات، فقد انتشرت مؤخراً في الشبكة العنكبوتية الدولية تسجيلات ساخرة تردد بصوت يشبه صوت عرفات، وبلهجة تشبه لهجته: (**يريدونني إما كلباً، أو إما حماراً، وإما تيساً، لا، أنا أقول لهم: خنزيراً، خنزيراً، خنزيراً**)، وهناك تسجيل آخر يقول: (**يريدونني إما أسيراً، أو إما طريداً، وإما قتيلاً، لا، أنا أقول لهم: عميلاً، عميلاً، عميلاً**)، وهناك تسجيلات، وكاريكاتورات، أخرى!

❄ **فصل: الواقع السياسي للقضية الفلسطينية**

دولة الصهاينة في فلسطين إذاً جرى استصناعها من قبل الحركة الصهيونية وبريطانيا وأمريكا، وغيرهما من الدول الغربية الصليبية الاستعمارية، كما تستصنع السلعة حسب مواصفات معينة، وقد حددت المقولات الصهيونية مواصفات الدولة ومصالحها الحيوية، ومستلزمات العيش الآمن لها، ومما نصت عليه هذه المقولات، أن تكون الدولة الصهيونية، دولة يهودية صرفة من غير عرب، وأن تنفذ إلى المصادر المائية في لبنان، وأن تكون العقبة ميناء دولياً لها، وأن يكون لها وجود في هضبة الجولان.

ولقد قامت الدولة الصهيونية منذ إنشائها سنة ١٩٤٨ بعدة حملات وحروب لتحقيق مصالحها الحيوية المرسومة، فاحتلت المنطقة الجنوبية لفلسطين حتى ميناء العقبة، لتثبيت «**حقها**» المزعوم في المرور عبر مضايق تيران والبحر الأحمر، وفي سنة ١٩٦٧ احتلت بقية فلسطين وهضبة الجولان الاستراتيجية، وفي حربها مع لبنان سنة ١٩٨٢ جعلت من نفسها شريكاً للبنان في مياهه.

كانت الأمم المتحدة اتخذت سنة ١٩٤٨ القرار رقم (١٨١) بتقسيم فلسطين، وإقامة دولتين عليها، صهيونية وفلسطينية، ولكن رفض العرب لقرار تقسيم فلسطين ورفض الصهاينة والبريطانيين لإقامة دولة فلسطينية حال دون إقامة الدولة الفلسطينية. ومما زاد الأمر تعقيداً هو ضم الأردن (بتوجيه من بريطانيا) للجزء المتبقي من فلسطين غرب النهر، وأطلق عليه: الضفة الغربية.

وافقت الولايات المتحدة على القرار (١٨١) واتخذته أساساً في حل القضية الفلسطينية، غير أنها اعترفت فيما بعد بالمتغيرات في الحدود على الأرض نتيجة توسيع الدولة الصهيونية لرقعتها قبل سنة ١٩٦٧، وتهدف الخطة الأمريكية إلى أن تكون الدولة الصهيونية مستقراً ومستودعاً لكل يهودي من يهود العالم لديه رغبة الهجرة والإستقرار بالدولة الصهيونية، وأن يكون أمن الدولة الصهيونية من المصالح الحيوية لأمريكا. كما تقوم على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الصهيونية لتكون دولة عازلة تعزل الدولة الصهيونية عن البلاد العربية، وتعزل البلاد العربية عن الدولة الصهيونية، وتكون هذه الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح إلا ما تحتاجه لأمنها الداخلي (أي ما تحتاجه لقمع مواطنيها من الفلسطينيين البؤساء العزل!)، وتضمن الدول الكبرى ومجلس الأمن حدود الدولتين الصهيونية والفلسطينية، وتضع قوات دولية على الحدود بين الدولتين.

ولما كان إنشاء الدولة يحتاج إلى أرض وشعب وقيادة سياسية، عمدت أمريكا إلى ايجاد قيادة سياسية فلسطينية، فزينت ذلك لزعماء العرب حتى أقدم جمال عبد الناصر، ذي العلاقات السرية المشبوهة مع الاستخبارات الأمريكية، وعلاقات الصبا الغرامية مع اليهودية نيللي باخوم (نيللي باخوم هذه كانت «**بنت**» حارة اليهود بحي الخرنفش في القاهرة، ثم أصبحت بعد ذلك من كبار مسؤولي الموساد)، على عقد مؤتمر القمة الذي تم بالأسكندرية سنة ١٩٦٤ وشجع على ايجاد منظمة التحرير الفلسطينية، فاتخذ المؤتمر قراراً بذلك. وبعد هزيمة عبد الناصر عام ١٩٥٧م، وسقوطه عن مراكز القيادة العربية، سارع خصوم عبد الناصر، وأكثرهم من عملاء بريطانيا العريقين كحسين الأردن، وفيصل السعودية، وغيرهم، إلي تأسيس «**حركة تحرير فلسطين**» بقيادة ياسر عرفات، ذلك الرجل المشبوه الغامض، الدارس بكلية ڤيكتوريا بمصر، وهي واجه «**ثقافية**» لجهاز الاستخبارات البريطاني، في نفس وقت دراسة العملاء العريقين: الحسين بن طلال، ملك الأردن الهالك، وكمال أدهم، رئيس الاستخبارات السعودية، وصهر الملك فيصل، وخال سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي الحالي، وغيرهما من الخونة والعملاء، السفلة الأشقياء.

«**حركة تحرير فلسطين**» كان من الواجب أن يختصر اسمها إلى «**حتف**»، ولكن القوم «تطيَّروا» من هذا الاختصار فقلبوه إلى «**فتح**». وكان الشيخ الإمام أبو إبراهيم تقي الدين النبهاني، مؤسس حزب التحرير يصر على تسميتها «**حتف**» ويؤكد قائلاً: (سترون أن هذه المنظمة سوف تكون «**حتف**» القضية الفلسطينية، وسوف القضاء على القضية وتصفيتها على يدي هذه المنظمة الخبيثة)، أو كلاماً نحو هذا!

ولإبراز هوية الشعب الفلسطيني وتكريس قيادة منظمة التحرير تبنى مؤتمر الرباط سنة ١٩٧٤ بتوجيه من عملاء أمريكا، وفي مقدمتهم حكام مصر والسعودية، قراراً يقضي بأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي، والوحيد، للشعب الفلسطيني. ثم تبنى مؤتمر قمة فاس المنعقد سنة ١٩٨١ قراراً يقضى بحق الشعب الفلسطيني في

تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولته. وهكذا انتزعت أمريكا القضية الفلسطينية من الأردن لتركزها في يد منظمة التحرير، وسعت في إختراق المنظمة وتحويلها إلى العمالة الأمريكية الكاملة، حتى ولو بتوجيه الضربات المؤلمة لها عند اللزوم.

وبالنسبة لموضوع الأرض فإنه لما احتلت الدولة الصهيونية سنة ١٩٦٧ الجزء الأخير الذي احتلته من فلسطين أجرت إتصالات مع الملك حسين، وكانت على إستعداد لأن تعيد للأردن هذا الجزء الأخير الذي إحتلته من فلسطين باستثناء القدس مع تعديلات كبيرة في الحدود كجزء من التسوية. غير أن أمريكا رفضت ذلك حتى لا يعاد هذا الجزء للأردن، وبالتالي للنفوذ البريطاني، على أمل أن يعاد للفلسطينين كجزء من تسوية القضية الفلسطينية، ليكون أرض الدويلة الهزيلة الفلسطينية المرجوة. كما أن القدس لها وضع خاص في الخطة الأمريكية فهي ترى تدويلها بشكل أو بأخر. وإذا استثنينا القدس والتعديلات الكبيرة في الحدود فإن الدويلة «**الموعودة**» عدا عن كونها منزوعة السلاح فإنها ستكون كياناً هزيلاً على رقعة ضيقة من الأرض لن تتجاوز مساحتها عن ١٥٪ من مساحة فلسطين، مقابل تنازل الفلسطينيين عن ٨٥٪ من أرض فلسطين للصهاينة. وإقامة هذه الدويلة الهزيلة للفلسطينيين على رقعة ضيقة هو جانب نظرى في الخطة الأمريكية وغيرها. أما تحول ذلك إلى واقع فعلمه عند الله سبحانه، والظواهر البادية من تعنت الصهاينة، ومن مسايرة أمريكا لهم، وعجزها عن الضغط الفعال عليهم، لا تدل على أن ذلك سيحصل أبد الدهر سلماً.

وأمريكا عندما تبنت خطتها هذه في حل القضية الفلسطينية فإنها لم تراع فيها مصلحة الفلسطينيين والعرب، لأنها عدوة حقيقية للعرب والمسلمين جميعاً بما فيهم الفلسطينون، بل إنها ضربت بهذا الخطة جميع مصالح الفلسطينيين والعرب وبقية المسلمين عرض الحائط. وما كان تبنيها لهذه الخطة إلا لتحقيق مصالحها الحيوية في المنطقة. ومع ذلك فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تراعى في سيرها تنفيذ خطة الجانب الصهيوني وتسايره، ولا تتصدى لمجابهته عندما يقف أمام تنفيذ خطتها، ذلك أن جمهور الشعب الأمريكي يعتبر أن قضية الصهاينة في فلسطين قضية أمريكية داخلية، ويعتبرها من المصالح الحيوية لأمريكا، كما أن اللوبي الصهيوني في أمريكا له تأثير كبير على مراكز القرار في أمريكا والكونغرس الأمريكي، هذا فضلاً عن أن الصهاينة لهم أثر هام في الإنتخابات الأمريكية، مما يجعل رؤساء الولايات المتحدة، والمرشحين للرئاسة، وأعضاء الكونغرس يتحسبون من مجابهة الصهاينة، أو من الضغط المؤثر عليهم.

ويزيد الطين بلة وجود تلك الأقلية المؤثرة من المسيحيين الإنجيليين الأصوليين المتعصبين من اتباع المذهب البروتستنتي تنادي منذ عدة قرون بوجوب إعادة دولة إسرائيل إلى الوجود كمطلب عقائدي لايمكن التنازل عنه لأن ذلك شرط أساسي ـ في زعمهم ـ لعودة السيد المسيح بن مريم، عليه وعلى والدته الصلاة والسلام، إلى الدنيا وتحول الدنيا إلى جنة يرفرف عليها الأمن والرخاء والسلام!!

كل هذا هو ما يجعلنا نرى أن جميع محاولات تغيير الرأى العام الأمريكي تجاه الصهاينة في فلسطين، وتجاه محاولة فك الإرتباط بين مصلحة الولايات المتحدة ومصلحة الدولة الصهيونية إذا تقدمت خطوة إلى الأمام فإنها تتراجع، لا محالة، خطوتين أو أكثر إلى الوراء.

ولعلنا نستطرد هنا قليلاً فنقول: إن هذه المعادلة الصعبة التي أضطر صناع القرار في أمريكا إلى التعامل معها منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، بل وإلى المستقبل القريب المنظور، هي التي جعلت أمريكا تأذن لعملائها في منطقة الشرق الأوسط بالتظاهر بعدم السير في ركابها، بل وبمعاداتها ومصادقة الاتحاد السوفييتي البائد، حتى أصبح هذا الأسلوب تقليداً مستقراً يحقق الكثير من النتائج المذهلة لأمريكا: تمكين عملائها من أمثال عبد الناصر وحافظ الأسد من السلطة بوصفهم مكافحين للاستعمار، وتوجيه الضربات القاسية، بل القاصمة، لبريطانيا وفرنسا، الدول الاستعمارية القديمة، وتمكين أمريكا من وراثة مناطق نفوذهما تحت شعار تصفية الاستعمار، وفي نفس الوقت القضاء على الحركات اليسارية والشيوعية المناهضة للاستعمار الغربي بوصفها «**ملحدة**» تتناقض مع عقيدة الأمة، والقضاء على الحركات الإسلامية الواعية المخلصة، لا سيما ذات الاتجاه الجهادي، بوصفها «**إرهابية**»، تشق الصف، وتثير «**الفتنة**»، وتخرج على «**ولي الأمر**».

غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٢م الهائلة أفقدت الساسة الأمريكيين صوابهم فلم يعودوا يفكرون أو يتكلمون إلا بمنطق القوة، والقصف بالقنابل، وشن «**الحملات الصليبية**»، وشعار: «**من لم يكن معي فهو ضدي**»، مما

سيؤدي قريباً، بإذن الله وفضله، إلى انكشاف وفضح الأنظمة العميلة، ثم إلى تهاويها وسقوطها، واحداً بعد الآخر، وبداية الانعتاق والتحرر الحقيقي من الهيمنة الأجنبية الكافرة، ولله الحمد والمنة.

هذا بالنسبة لأمريكا وأما بخصوص بريطانيا فإن لها خطة في حل القضية الفلسطينية، كان يقوم جوهرها على إقامة دولة ديمقراطية ــ علمانية في فلسطين بأكملها بين العرب، مسلمين ونصارى، وبين اليهود يكون فيها اليهود الصهاينة الفئة الحاكمة والمهيمنة والمتسلطة، على أن تتحد مع الأردن اتحاداً كونفدرالياً. ولما رأت بريطانيا التوجه المحلي والإقليمي والعالمي الكاسح باتجاه الدولة الفلسطينية غيرت من خطتها شكلاً مع الإبقاء على الجوهر، وتقوم خطتها على إقامة دولة فلسطينية، ثم تشكل الدولة الصهيونية والدولة الأردنية والدولة الفلسطينية اتحاداً كونفدرالياً. ثم أصبحت بريطانيا مؤخراً تسير علنا، في أقل تقدير، في الركاب الأمريكي سيراً مطلقاً، حتى وصفها المفكر الأمريكي نعوم شومسكي بأنها: (**كلب حراسة لأمريكا**)، وقد بالغ في ذلك فهي لا ترقى إلى مستوى «**كلب الحراسة**»، وإنما هي «**كلب نباحة**»، ووصفها جورج جالاوي، عضو البرلمان البريطاني، بأنها: (**راقصة هز بطن لأمريكا**)!

ولما رأت دولة الصهاينة أن المد باتجاه الدولة الفلسطينية يأخذ زخماً محلياً ودولياً قامت سنة ١٩٨٢ بغزو لبنان، وكانت تريد من ذلك الغزو اجتثاث القيادة السياسية للشعب الفلسطيني وكوادرها اجتثاثاً تاماً، وأن تقضي عليها قضاء مبرماً، وأن تضرب سورية لايجاد واقع جديد يجري التفاوض عليه بدل التفاوض على القضية الفلسطينية، وللأستيلاء على المصادر المائية في لبنان، وإجبار لبنان على عقد صلح مع الصهاينة منفرد يجعل من لبنان منطقة نفوذ للدولة الصهيونية. ومع أن الدولة الصهيونية انتصرت عسكرياً غير أنها فشلت سياسياً، فقد حالت أمريكا، بتدابير ماكرة خفية، بين إسرائيل وبين ضرب عملائها في سورية، كما أفشلت خطتها لإجتثات القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، وهرعت أمريكا إلى إنقاذ منظمة التحرير والكوادر القيادية الذين فروا إلى تونس تاركين الفلسطينيين في مخيمات لبنان لمصيرهم الأسود كالذي ظهر في مذابح صبرا وشاتيلا، كما أحبطت مساعي الدولة الصهيونية بعقد صلح منفرد مع لبنان وتحول وجودها في لبنان إلى حرب مجردة، لا غير، فأحبطت مساعي الدولة الصهيونية من غزوها والمشاركة في المياه اللبنانية باحتفاظها بالشريط الحدودي.

إن الحكم الصهيوني في فلسطين يستند إلى الأحزاب وأن ٩٥٪ من السياسيين يرفضون التنازل عن الأراضي المحتلة، ويصرون على الإحتفاظ بها بشكل أو بأخر، ويرى معسكر اليمين المكون من حزب الليكود واتباعه من اليمين من الأحزاب الدينية الاحتفاظ بكل شبر من الأراضي المحتلة، وطرد العرب منها، وقد تم تأكيد ذلك في الأيام الأخيرة بتصويت الحزب على تبني (الرفض البات للدولة الفلسطينية).

أما حزب العمل فتستند سياسته إلى **«مشروع آلون»** الذي يقول بالإحتفاظ بالأراضي المحتلة عسكرياً وسياسياً، بأن يبقى الجيش الصهيوني على نهر الأردن، وفي مراكز إستراتيجية يقتضيها أمن الدولة الصهيونية وأن يتبع السكان الفلسطينيون إدارياً إلى الأردن، و هو ما كان يسمى بالخيار الأردني، وأن تكون المناطق العربية مفتوحة اقتصادياً على كل من اسرائيل والأردن. ولما أخذ الفلسطينيون زمام القضية بأيديهم، أعلن الملك حسين فك الإرتباط، سقط الخيار الأردني، فأخذ حزب العمل يقول بنظام « **الكانتونات**»، أي بجعل الفلسطينيين كانتونات تتمتع بحكم ذاتي موسع عوضاً عن الحاقها إدارياً بالأردن، وهكذا فإن الخلاف بين الفريقين في الشكل لا في الجوهر.

إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كما أسلفنا، لم تتمكن من الضغط المؤثر على الدولة الصهيونية، لأن الضغط المؤثر عليها يحتاج إلى مساندة الشعب الأمريكي، ولا زال الرأي العام عند الشعب الأمريكي بجانب الدولة الصهيونية رغم محاولات تغييره، كما أن الدولة الصهيونية ليس لديها استعداد للرضوخ لأي ضغط يناقض مصالحها الحيوية، لذلك فإن الإدراة الأمريكية ليست مؤهلة لإيقاع الضغط الملزم على الدولة الصهيونية، وقد قلل ذلك من قدرة الإدارة السابقة ــ إدارة كلينتون ــ على الضغط انشغالها في قضايا داخلية وخارجية تأخذ بتلابيبها وتستنزف طاقتها، خاصة حاجتها لإعادة رسم دورها في العالم، والإدارة الحالية أقل قدرة على الضغط لانشغالها بـ«**الحرب على الإرهاب**» التي بلغت درجة الهوس، وفقدانها الرؤية السياسية مع تغلب الجناح العسكري على الحكم، وضعف القدرات السياسية لدى الرئيس جورج بوش الإبن وانخفاض مستوى ذكائه بشكل عام.

ولا يظن أن الدولة الصهيونية ستستجيب للضغوط الأمريكية حتى لو قطعت المساعدات الأمريكية عنها، ذلك أن الدولة

الصهيونية ترى في الإحتفاظ بالأراضي المحتلة مصلحة حيوية لأمنها ووجودها، ومن الصعب أن تتنازل عنها إلا إذا هددت مصلحة حيوية لها أهمية وخطورة أكبر. ومن جهة أخرى فإن الميزانية العبرية ضخمة وتزيد عن أربعين بليون دولار في السنة، والمساعدات الأمريكية يمكن احتواؤها بمزيد من التقشف وقليل من زيادة الضرائب.

بعد انتصار الولايات المتحدة عسكرياً في حرب الخليج، وهزيمة العرب هزيمة فادحة، التي هي هزيمة لجميع المسلمين، نتيجة هزيمة العراق ومن ثم تدمير قوته العسكرية وبنيته التحتية، تمكنت أمريكا من جمع العرب والصهاينة على مائدة واحدة للتفاوض فيما بينهم لأجل التوصل لحل القضية الفلسطينية، بعد أن كان ذلك متعذراً قبل حرب الخليج.

وعلى الرغم من أن أمريكا سايرت الصهاينة واستجابت لكثير من الشروط التي اشترطوها لقبولهم الإشتراك في هذه المفاوضات إلا أنها تمكنت من أن تجعل قراري (٢٤٢)، و(٣٣٨)، ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام أساساً للمفاوضات للوصول إلى الحل النهائي والشامل.

وقد رتبت أمريكا المفاوضات لتجري على صعيدين حسب الشروط التي أشترطها الصهاينة، مفاوضات ثنائية، ومفاوضات متعددة الأطراف، ورتبت المفاوضات الثنائية بحيث تجري في مسارات أربع بين الصهاينة وكل من سوريا والأردن ولبنان والفلسطنيين. ولما كان المطلوب حلاً شاملاً ومترابطاً فإن التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف رهن بالتقدم في المفاوضات الثنائية بإطارها الشامل. وإن كان لكل مسار خاصيته المتميزة فإن تحقيق الحلول فيها مرهون بتحقيق حل القضية الفلسطينية، لأنها القضية المركزية في المفاوضات، والمقصود بالحل هو الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وليس الاتفاقات المرحلية. فالإتفاقات المرحلية إن حصلت فليست سوى محطات علي طريق الحل النهائي، وحتى لا تتحول الاتفاقيات المرحلية نفسها إلى حل نهائي، فإنه يتوجب أن تربط بالحل النهائي، وأن يكون الحل النهائي حلاً شاملاً ومترابطاً على جميع الجبهات، إلا أن الصهاينة يرفضون ربط المرحلة الإنتقالية بالمرحلة النهائية.

وقد راوحت المفاوضات مكانها. وكان شامير يقصد منها ربح الوقت حتى يتم زرع الضفة وغزة بالمستوطنات الصهيونية، وايجاد الظروف المواتية لطرد العرب، أو إخراجهم منها حتى لا يبقى شيء يتفاوض عليه. وبقيت المفاوضات تراوح مكانها بعد مجيء رابين حيث حصل التقدم على مستوى المسار ـ الأردني الصهيوني ـ مع كون الأردن لا يعد أكثر من دولة حدودية، وكانت الاتصالات السرية جارية بينه وبين الصهاينة من أيام هزيمة ١٩٦٧، بل قبل ذلك بكثير، وحصلت اتفاقات أولية بينه وبين الصهاينة على نوعية الحل. لذلك ليس من العسير أن يتوصل إلى اتفاق بين الأردن والصهاينة منذ المراحل الأولى من المفاوضات. إلا أن تنفيذ ذلك مرهون بتنفيذ الحل الشامل. لأن الحلول المنفردة غير مقبولة أمريكياً وعربياً. وازداد الوضع سوءً بمجيء ناتانياهو ثم باراك فشارون أخيراً، حيث أصبحت المفاوضات في حكم المتوقفة فعلاً!

أما لبنان فله أرض محتلة. وليس من العسير التوصل إلى اتفاقية بينه وبين الصهاينة لولا أن لبنان يربط التقدم في مباحثاته مع الصهاينة بالتقدم على المسار السوري، بسبب العلاقة الخاصة بين لبنان وسورية ولتأثر سورية بأي اتفاق يحصل بين لبنان وإسرائيل، لذلك ستبقى المفاوضات على المسار اللبناني تراوح مكانها ما دام المسارالسوري الإسرائيلي يراوح مكانه.

أما المفاوضات السورية الإسرائيلية فإنها لم تحقق تقدماً، وليس من المتوقع التوصل لاتفاق بين الطرفين. ذلك لأن سورية تصر على مبدأ السيادة السورية علي الجولان، بغض النظر عن الترتيبات الأمنية فيها، وتصر على الإنسحاب الصهيوني الشامل منها أو لا تمانع من أن تسلمها لقوات أمريكية ولو بمشاركة قوات دولية أخرى لترابط فيها كعازل بين الطرفين، مثل القوات الدولية في سيناء. بينما يصر الصهاينة علي الإحتفاظ بالجولان أو بأجزاء منها لأسباب أمنية، لذا من الصعوبة بمكان أن يحصل اتفاق بين الطرفين.

أما علي المسار الفلسطيني فقد جرى الاتفاق على أن تكون هناك مرحلة انتقالية تتمثل بالحكم الذاتي، ويرفض الصهاينة ربط المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية كما تريدها الأطراف الأخرى، مما جعل بالمفاوضات تراوح مكانها. فالنظرة إلى المرحلة النهائية متناقضة تماماً، فبينما يصر الإسرائيليون على الإحتفاظ بالضفة وغزة عسكرياً وسياسياً، يطالب العرب بانسحاب الصهاينة وإعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير، بما في ذلك حق إقامة دولة فلسطينية، وادخال القدس في المفاوضات، وأن ترتبط المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية، بحيث تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، بينما يرفض

الصهاينة ذلك، لأنهم يريدون أن يؤدي الحكم الذاتي إلى حكم ذاتي موسع، لا إلى دولة فلسطينية. لهذا فإن المفاوضات واقعة في مأزق حقيقي، وستبقى تراوح مكانها، خاصة وأن المسارات الأخرى مربوطة بالمسار الفلسطيني، وأن تنفيذ اتفاقات المسارات الأخرى ـ إن حصلت ـ مرهون بالتوصل إلى الحل النهائي للقضية الفلسطينية. على أنه ليس من المستحيل ايجاد مخرج بشكل أو بأخر يوصل إلى اتفاق على الحكم الذاتي للفلسطينيين، على أن لا يؤدي ذلك إلى أن تصبح المرحلة الإنتقالية مرحلة نهائية، أو تحول دون تحقيق المرحلة النهائية. والمفاوضات على المرحلة النهائية ستكون بعد ثلاث سنوات من تطبيق الحكم الذاتي إن تحقق، وستأخذ عشرات السنين.

وقبول أمريكا مؤخراً بمبدأ «**الدولة الفلسطينية**»، الذي طبل له عملاؤها وزمَّروا، هو في حقيقته مجرد تلاعب بالألفاظ، وإعادة تسمية لـ(**الحكم الذاتي الموسع**) باسم «**الدولة**». هذه «**الدويلة العرفاتية**» الممسوخة سوف تكون «**دويلة**» منقوصة السيادة، منزوعة السلاح، تحت الهيمنة العسكرية الأمنية: أي أنها دولة بجميع نواقص الدولة العضو في الاتحاد الفيدرالي، التي هي مجرد «**ولاية**»، وهي مع هذا النقص بدون أي من الميزات التي تتمتع بها الولاية في النظام الفيدرالي: المشاركة في ضرائب الاتحاد والحصول على معونات منه، التمتع بالردع والدفاع الكامل الذي يمثله الاتحاد لأعضائه، ...إلخ.

أما ماذا ستحقق المرحلة النهائية ـ إن حصلت ـ فعلم ذلك عند الله تعالى، وإن كانت جميع الشواهد تدل على أنها سوف لا تحقق شيئاً إلا مصلحة الصهاينة وأمريكا.

❊ فصل: القضية الفلسطينية في ميزان الشرع

هذا من ناحية واقع القضية التاريخي ومكانتها في صراع الدول والإمم والمواقف الدولية منها، أما من ناحية الحكم الشرعي فمن المعلوم من الدين والتاريخ بالضرورة أن أرض فلسطين، أرض الإسراء والمعراج، هي أرض إسلامية، فيها المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله، أولى القبلتين، وثالث الحرمين، التي لا تشد الرحال إلا إليها، وقد ربطها الله عز وجل بعقيدة كل مسلم أمن بالله وبخاتم رسله محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. فهي أمانة في عنق كل مسلم، وسوف يسأل عنها، أحفظها أم ضيعها: ﴿ **ياأيها الذين آمنوا لاتخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون** ﴾، (الأنفال؛ ٨:٢٧).

نعم، من المعلوم من الدين بالضرورة، أن أرض الإسراء والمعراج هي أرض إسلامية مباركة والدليل على ذلك كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم. أما القرآن فقوله تعالى: ﴿ **سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله...** ﴾ الأية الأولى من سورة الأسراء، فأسري به، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إلى هناك، فوضع قدمه الشريفة في تلك البقعة المباركة، وصلى بالأنبياء هناك إماماً. وقد ثبت هذا:

ـ في «**صحيح مسلم**» حيث قال الإمام مسلم: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا حجين بن المثنى حدثنا عبد العزيز وهو بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقد رأيتني في الحجر وقريش تسألني عن مسراي فسألتني عن أشياء من بيت المقدس لم أثبتها فكربت كربة ما كربت مثله قط»، قال: «فرفعه الله لي أنظر إليه ما يسألوني عن شيء إلا أنبأتهم به، وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء فإذا موسى قائم يصلي فإذا رجل ضرب جعد كأنه من رجال شنوءة، وإذا عيسى بن مريم عليه السلام قائم يصلي أقرب الناس به شبها عروة بن مسعود الثقفي، وإذا إبراهيم عليه السلام قائم يصلي أشبه الناس به صاحبكم يعني نفسه، **فحانت الصلاة فأممتهم**، فلما فرغت من الصلاة قال قائل: (يا محمد: هذا مالك صاحب النار فسلم عليه!)، فالتفت إليه فبدأني بالسلام]،

ـ وهو في «**السنن الكبرى**» للإمام النسائي: [أخبرنا محمد بن رافع قال حدثنا حجين بن المثنى قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة بعينه إلى منتهاه سنداً ومتناً]

ـ وفي «**مسند الشاميين**» من حديث طويل: [حدثنا مطلب بن شعيب ثنا عبد الله بن صالح (ح) وحدثنا أحمد بن خليد الحلبي ثنا يحيى بن صالح الوحاظي قالا: ثنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي ثنا يزيد بن أبي مالك عن أنس بن مالك أن

النبي، صلى الله عليه وسلم قال: «أتيت بدابة فوق الحمار ودون البغل خطوتها عند منتهى طرفها فركبت ومعي جبريل عليه السلام فسارت بي، ...»] إلى أن قال: [«ثم دخلت بيت المقدس **فجمع لي الأنبياء فصليت بهم**، ثم صعد بي إلى السماء الدنيا، ...الحديث»]

ـ وفي «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» ذكر لرواية أخرى: [وفي حديث أبي امامة عند الطبراني في الأوسط ثم اقيمت الصلاة فتدافعوا حتى قدموا محمدا]

فصلاة محمد بن عبد الله، خاتم أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، بالأنبياء إماماً تنصيب صريح له إماماً ورئيساً للأنبياء، وتقليده لولاية المسجد الأقصى، وانتزاع ولايته من جميع الأنياء السابقين، عليهم صلوات الله، وكذلك بالضرورة انتزاع الولاية والسلطان من أهل الكتاب السابق: اليهود والنصارى.

ومن عجائب تدبير الله أن كل ذلك كان بمكة قبل الهجرة، أي قبل أن تقوم دولته مادياً وفعلياً في المدينة المنورة. فرئاسته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، للدولة النبيوية المقدسية، وتسلمه مقاليدها شرعاً، **سابق ومقدم** لتوليه مقاليد الدولة النبوية المدينية. وفتح جيوش الصحابة لبيت الله المقدس بعد ذلك واستلام أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب، رضوان الله وسلامه عليه، لمفاتيحها الحسية، إنما هو تحصيل حاصل، فمفاتيحها السماوية كانت قد وضعت بيد أبي القاسم محمد بن عبد الله، خاتم أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قبل ذلك بكثير.

هذا هو معنى الإسراء بخاتم النبيين إلى بيت الله المقدس، وهذه هي حقيقته، لا يجوز أن يغفل عنها بعد هذا البيان إلا كافر عنيد، أو حمار بليد، فإن كنت كافراً فحسبك اللعنة الأبدية، والنار السرمدية، وإذا كنت حماراً فانهق!!

ومعلوم كذلك أن بيت الله المقدس كان هو القبلة الأولى في صلاة المسلمين. أما نسخ استقباله في الصلاة فهو حكم خاص بالصلاة وقبلتها فقط، لحكمة مخصوصة ألا وهي: قطع الطريق على اليهود خاصة، وأهل الكتب الأولى عامة، في الزعم بأن محمداً، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إنما هو تبع لهم، وفرع منهم، لأنه يستقبل قبلتهم، مع أن الحق أنه رسول الله إلى الرنسانية كافة، وكان الأنبياء من قبل يرسلون إلى أممهم خاصة، وأنه به ختمت النبوات، ونسخت جميع الشرائع السابقة نسخاً نهائياً تاماً مطلقاً. فنسخ كونه قبلة لا يمس شيئاً من قدسيته ومكانته في الإسلام على الإطلاق، ولا ينتقص من وجوب تعظيمه عند المسلمين.

أما السنة فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: **«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا والمسجد الأقصى»**، وأحاديث فضل الصلاة في المسجد الأقصى، وتفاصيل أحاديث الإسراء والمعراج الصحاح الكثيرة،، والأحاديث الكثيرة المتواترة بفضل الشام عامة، وبيت الله المقدس خاصة. فمن المحال الممتنع أن يكون كل ذلك الفضل لدار الكفر أو أرض الكفر، وذلك كله يوجب قطعاً إزالة سلطان الكفر، وهيمنة الكفار منها، إن حدث أن وقعت بأيديهم، أو قاموا ببسط سلطانهم عليها.

وفلسطين، وإن كانت ملكت شرعاً لأبي القاسم محمد بن عبد الله ليلة الإسراء، فإنها قد فتحت فعلياً عنوة وبالقوة، وانتزعت من يد السلطة الرومانية انتزاعاً بعد معارك أجنادين واليرموك الفاصلة، على السنة المعتادة في القتال، وما يجري عليه الحال في العالم المحسوس، فلا بد من تطبيق الأحكام الشرعية الظاهرة عليها: أي أن أضها أرض خراجية لكونها فعلياً فتحت عنوة بالقوة المسلحة لأن الذي نصب محمداً عليها إماماً، هو الذي شرع أحكام الأرض المفتوحة، لا إله إلا هو ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

ففلسطين إذاً هي جزء من البلاد الإسلامية وقد فتحها المسلمون فتحاً، فأرضها هي أرض خراجية، أي أن ملكية رقبة الأرض هي لبيت مال المسلمين أي للمسلمين جيمعاً إلى قيام الساعة، والأفراد لا يملكون إلا منفعة الأرض دون رقبتها. هذا هو حكم الشرع في الأرض الخراجية أينما كانت، وهو من الأمور الثابتة. وبوصفها أرضاً خراجية فلا يملك أحد التنازل عنها كائناً من كان، لا أهل فلسطين ولا غيرهم، ولا عن أي جزء منها للغاصبين أيًا كانوا فكيف إذا كان الغاصبون هم اليهود العنصريين الصهاينة، أشد أعداء الإسلام والمسلمين حيث قال تعالى فيهم :﴿ **لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود..** ﴾ (المائدة؛ ٥:٨٢)؟!

ولقد أعطى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، رضى الله عنه ،عهداً باسم الإسلام والمسلمين، وعهده واجب الوفاء به. نعم أعطى عهداً عندما افتتح بيت المقدس لأهلها ومما جاء فيه ما نصه بالحرف: (ولايسكن بإيلياء «**القدس**» معهم أحد

من اليهود) راجع تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري رحمه الله، السنة الخامسة عشرة تحت عنوان «افتتاح بيت المقدس» حيث تجد ما عرف عند المسلمين بالعهدة العمرية (وهي كذلك في الملحق بكامل نصها!). ولقد ختم عمر بن الخطاب للنصارى من أهل القدس بما نصه: (وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين).

هذا هو حكم الله في فلسطين إجملاً، وحتى نعلم حكم الله تفصيلاً في هذه القضية فلا بد من عرضها على القطعيات والثوابت عند المسلمين. والأمور الثابتة عند المسلمين هي التي جاءهم بها الوحي من عند الله وصارت جزءاً من عقيدتهم ومن شريعتهم يعضون عليها بالنواجد، ويموتون في سبيلها، فتزول الدنيا وهي ثابتة لا تزول.

وإليك طائفة من هذه الحقائق والثوابت في شأن فلسطين في وقت هانت فيه فلسطين ورخصت، وأصبح المسؤولون والحكام يبيعونها بثمن بخس وهم فيها من الزاهدين:

الحقيقة الأولى: فلسطين هي جزء من البلاد الإسلامية وقد فتحها المسلمون فتحاً، فأرضها هي أرض خراجية، أي أن ملكية رقبة الأرض هي لبيت مال المسلمين أي للمسلمين جيمعاً إلى قيام الساعة، والأفراد لا يملكون إلا منفعة الأرض دون رقبتها. هذا هو حكم الشرع في الأرض الخراجية أينما كانت، وهو من الأمور الثابتة.

الحقيقة الثانية: اليهود الصهاينة اغتصبوا فلسطين غصباً، والغصب لا يغيرالملكية ولا ينقلها من المالك إلى الغاصب. وقد حكم الشرع بإرجاع المغصوب إلى صاحبه مع تغليظ العقوبة على الغاصب. وهذا من الأحكام الشرعية الثابتة.

فوجود اسرائيل ـ من حيث هو مجرد وجود ـ في فلسطين، وجود غير شرعي، لأنه حصل بالتعدي والغصب، والإستيلاء على أرض إسلامية، ليس للصهاينة حق فيها، و لا يجوز لهم شرعاً تمكلها، ويحرم على المسلمين التنازل لهم عنها.

ولا يملك الصهاينة في فلسطين شرعاً ما استولوا عليه من مال وأرض وبناء. واستيلاؤهم على هذه الأموال والأبنية والأراضي لا يمنحهم شرعاً حق التملك، وذلك لأن تلك الأموال والأبنية والأراضي معصومة ومحترمة، ومحظورة عليهم تملكها ابتداءاً عند الإستيلاء والأخذ، وانتهاء عند ضمها إليهم، لبقاء عصمتها، ببقاء عصمة مالكيها، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: **«فإن قالوها عصموا مني دمائهم وأموالهم»** فالمسلم، ومن يسلم، ومن هو في ذمة المسلم، أي المواطن في دار الإسلام، دمه معصوم، وماله معصوم، وكرامته معصومة، وعرضه معصوم، وبشرته معصومة، وكذلك كافة حقوقه. والمعصوم له حرمة، فلا يجوز أخذه، أو الإستيلاء عليه، ولأنهم استولوا عليهما بالغصب والتعدي، وما أخذ بطريق الغصب والتعدي لايملك شرعاً للمغتصب والمتعدي. ولورود الأحاديث الدالة على بقاء ملكية المسلم لماله الذي استولى عليه الكفار، وأنه يرد عليه بمجرد استرجاع المسلمين له

* وقد روى مسلم وأحمد بأسانيد صحاح عن عمران بن الحصين قال: **«أسرت امرأة من الأنصار، وأصيبت العضباء ـ ناقة رسول الله ـ فكانت المرأة، في الوثائق، وكان القوم يريحون نعمهم بين يدي بيوتهم، فانفلتت ذات ليلة من الوثاق، فأتت الإبل فجعلت إذا دنت من البعير رغا فتتركه حتى تنتهي إلى العضباء فلم ترغ، قال: ـ وهي ناقة منوقة، وفي رواية مدربة ـ فقعدت في عجزها، ثم زجرتها، فانطلقت ونُذروا بها ـ أي علموا بها ـ فأعجزتهم قال: ونذرت لله إن نجاها الله عليها لتنحرنها، فلما قدمت المدينة رآها الناس، فقالوا: العضباء ناقة عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ فقالت: إنها نذرت إن نجاها الله عليها لتنحرنها، فأتوا رسول الله صلي الله عليه وسلم فذكروا ذلك فقال: سبحان الله، بئسما جزتها، نذرت لله إن نجاها الله عليها لتنحرنها، لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد، وأخذ ناقته منها».**

* وروى البخاري وأبو داود وابن ماجه بأسانيد صحاح عن ابن عمر **«أنه ذهب فرس له، فأخذه العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم. وأبق عبد له فلحق بأرض الروم، وظهر عليهم المسلمون فرده خالد بن الوليد عليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم».** وفي رواية: **«أن غلاماً لابن عمر أبق إلى العدو فظهر عليه المسلمون فرده رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ابن عمر ولم يقسم»** رواه أبو داود.

* ورُوِيَ عن ابن عباس: [أن رجلاً وجد بعيراً له كان المشركون أصابوه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: **«إن أصبته قبل أن نقسمه فهو لك، وإن أصبته بعدما قسم أخذته بالقيمة»**].

الحقيقة الثالثة: إذا كان يجوز للمسلم أن يتنازل عن بعض أمواله أو أرضه بيعاً أو هبة فإنه لا يجوز له أن يتنازل عن أرض إسلامية لدولة أو سلطة أو كيان كافر. حتى لو كان يملك منفعة الأرض و رقبتها فإنه لا يجوز له اعطاؤها إلى دولة

كافرة، لأن ذلك يعني ظهور الفتنة وارتفاع راية الكفر، وتمكين الكفار من رقاب المسلمين، فكيف إذا كان لا يملك رقبتها التي هي ملك لبيت مال المسلمين؟ وهذا أيضاً من الأحكام الشرعية الثابتة.

ولا شك أن المسلم له حق الدفاع عن ماله، فإن قتل فهو شهيد، كما في الحديث الصحيح، بل المتواتر: «**من قتل دون ماله فهو شهيد**». قال الإمام الفحل أبو محمد علي بن حزم: [وهذا عموم لم يخص معه سلطان من غيره، ولا فرق في قرآن ولا حديث ولا إجماع ولا قياس بين من أريد ماله، أو أريد دمه، أو أريد فرج امرأته، أو أريد ذلك من جميع المسلمين، وفي الإطلاق على هذا هلاك الدين وأهله، وهذا لا يحل بلا خلاف]، هذا هو الفهم الصحيح، يقيناً وقطعاً، بلا ريب بدلالة التالي:

* ما أخرجه مسلم، وأحمد بأسانيد غاية في الصحة عن ثابت مولى عمر بن عبد الرحمن أنه لما كان بين عبد الله بن عمرو بن العاص وبين عنبسة بن أبي سفيان ما كان، تيسروا للقتال، فركب خالد بن العاص إلى عبد الله بن عمرو، فوعظه خالد، فقال عبد الله بن عمرو: أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**من قتل دون ماله فهو شهيد**»، لاحظ استعداد عبد الله بن عمرو بن العاص للقتال دفاعاً عن ماله، وإصراره على ذلك بالرغم من «**موعظة**» عمِّه خالد بن العاص، مع ما عرف عن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنه، من الحلم والمسالمة، وكراهية العنف!

ـ كما أخرج البخاري، وأحمد، والنسائي، والترمذي لفظ النبي صلى الله عليه وسلم: «**من قتل دون ماله (مظلوما) فهو شهيد**»، بإسانيد غاية في الصحة، والزيادة (**مظلوماً**) جاءت في طريق صحيح للغاية عند أحمد، كما أخرجها أحمد والنسائي بطرق أخرى جياد لا بأس بها، وهذة الزيادة (**مظلوماً**) صحيحة سنداً ومعنى، فمن المحال الممتنع أن يكون للظالم المعتدي حق القتال والدفاع عن ظلمه وعدوانه.

وقال أبو عيسى الترمذي: حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن وقد روي عنه من غير وجه؛ وقد رخص بعض أهل العلم للرجل أن يقاتل عن نفسه وماله و قال ابن المبارك: يقاتل عن ماله ولو درهمين. هكذا قال الإمام الترمذي: (حسن) فقط، ولعله من سقط النساخ، وإلا فهو تقصير عظيم، فالحديث صحيح ثابت، قطعاً، عن عبد الله بن عمرو بن العاص من طريق: ثابت مولى عمر بن عبد الرحمن، وعكرمة، وإبراهيم بن محمد بن طلحة، وعن أبي قلابة (عبد الله بن زيد بن عمرو بن نابل)، وعن طلحة بن عبد الله بن عوف، كما ورد بإسناد لا بأس به عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بل لا نبلالغ رذا قلنا أنه كالمتواتر عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

* وعن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن سرق من الأرض شبرا طوقه يوم القيامة من سبع أرضين**»، أخرجه الترمذي من طرق عدة بعضها غاية في الصحة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح!

ـ وأخرجه أحمد بلفظ: «**من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن ظلم من الأرض شبرا طوقه من سبع أرضين**»، وإسناده غاية في الصحة، كما أخرج مثله بألفاظ مختلفة، وفي بعضها قصة طويلة، بأسانيد جياد.

ـ كما أخرجه الإمام النسائي مختصراً بلفظ: «**من قتل دون ماله فهو شهيد**»، بإسناد غاية في الصحة، وكذلك ابن ماجه بإسناد صحيح!

فالحديث صحيح ثابت، قطعاً، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن سهل، وطلحة بن عبد الله بن عوف، وقد شهد كل منهما القصة ورواها.

* وقد أخرجه الإمام الترمذي بأكمل من سابقه عن سعيد بن زيد قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد**»، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

* كما أخرجه النسائي عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من قتل دون ماله فهو شهيد**»، بإسناد لا بأس به.

* وأخرجه أحمد عن زيد بن علي بن الحسين بن علي، رضوان الله وسلامه عليهم، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من قتل دون ماله فهو شهيد**»، وإسناده جيد.

فثبوت لفظة: «**من قتل دون ماله فهو شهيد**»، يبلغ، والله أعلم، حد التواتر، لمجيئها يقينا عن ما لا يقل عن أربعة من

الصحابة: عبد الله بن عمرو بن العاص، وسعيد بن زيد، والحسين بن علي، وبريدة، رضوان الله وسلامه عليهم، بطرق صحاح وحسان!

وهذا التأكيد لحق الإنسان في الدفاع عن ماله (وبالضرورة من باب أولى: عن دينه، وعرضه، وأهله، ونفسه)، والبشارة بالشهادة لمن قتل دون ماله دفعاً للصائل: هو قطعاً عام لكل صائل، لا فرق بين سلطان أو قاطع طريق، ولا فرق بين فرد أو جماعة أو عصابة أو قبيلة، كما هو ظاهر من عموم لفظه، وعدم ورود ما يخصصه كما قال الإمام ابن حزم.

نعم: قال الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم: (...، بلا خلاف، فإن قتل فهو شهيد، فعن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من قتل دون أهله فهو شهيد**» أما أخذ الأموال فالأرجح أن المسلم مخير بين دفعه للظالم، والدفاع دونه، فإن اختار المسلم القتال والدفاع، وقتل فهو شهيد، كما في الحديث الصحيح الذي رواه عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضى الله عنه ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من قتل دون ماله فهو شهيد**») انتهى كلامه رحمه الله، وقد نص على الإجماع على أحقية المسلم في الدفاع بقوة السلاح عن ماله، وقد أصاب، وزاد فقال: (أن المسلم مخير بين دفعه للظالم، والدفاع دونه)، وهو الحق لو كان لم يرد إلا الحديث المذكور، ولكن الصحيح أن التنازل عن المال بغير رضا باطل لا يجوز، وهو إكراه وغصب مفسوخ أبداً إن وقع يوماً من الأيام، ولا يجوز للمسلم أن يعطي غاصباً معتدياً، فرداً كان أو عصابة أو جماعة أو قبيلة أو دولة، دولته هو أو دولة أجنبية، شيئاً من ماله، بل الواجب عليه القتال إن استطاع، فإن قتل الصائل المعتدي فدمه هدر وإلى جهنم، وإن قتل المسلم المدافع فهو شهيد، لأنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قال عن مثل هذا الصائل المعتدي الرافض لسماع النصيحة أو قبول المناشدة أو الاصغاء لصوت العقل: «**قاتله!**»، وفي حديث آخر: «**فإن أبى فقاتله: فإن قتلك فإنك في الجنة، وإن قتلته فإنه في النار!**»، وفي حديث ثالث: ««**فقاتل حتى تحرز مالك، أو تقتل فتكون في شهداء الآخرة**»، فهذه أوامر صريحة، والأمر هو في الأصل للوجوب، وهو ها هنا للوجوب قطعاً بقرينة كونه أمراً بالقتال حتى الموت شهيداً، أو القضاء على المعتدي وقتله، وقتل الآخرين لا يجوز أن يكون دفاعاً عن حرمة يستحب فقط الدفاع عنها، فمن المحال أن يكون هذا أمراً للندب أو الاستحباب:

* فقد أخرج مسلم عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (يا رسول الله! أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟!)، قال: «فلا تعطه مالك!»، قال: (أرأيت إن قاتلني؟!)، قال: «**قاتله!**»، قال: (أرأيت إن قتلني؟!)، قال: «فأنت شهيد!»، قال: (أرأيت إن قتلته؟!)، قال: «هو في النار!»، وهذا حديث صحيح تقوم به الحجة، يجب التدين به، ولا تحل مخالفته، لا سيما بشهادة الأحاديث التالية.

* وقد أخرج أحمد بإسناد قوي جيد رجاله ثقات عن قهيد الغفاري، رضي الله عنه: [حدثنا يعقوب حدثنا عبد العزيز بن المطلب المخزومي عن أخيه الحكم بن المطلب عن أبيه عن قهيد الغفاري قال: سأل سائل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (إن عدا علي عاد؟!)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ذكره!»، وأمره بتذكيره ثلاث مرات، «**فإن أبى فقاتله: فإن قتلك فإنك في الجنة، وإن قتلته فإنه في النار!**»، وقال أحمد أيضا: حدثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو، حدثنا عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله قال حدثني أخي الحكم بن المطلب بمثله]

* وقال الإمام أحمد أيضاً: [حدثنا حسن حدثنا زهير حدثنا سماك بن حرب عن قابوس بن مخارق عن أبيه أن رجلاً أتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (أرأيت إن جاء رجل يريد أن يسرقني، أو يأخذ مني، ما تأمرني به؟!)، قال: «تعظم عليه بالله»، قال: (فإن فعلت، فلم ينته؟!)، قال: «تستعدي السلطان!»، قال: (فإن لم يكن بقربي منهم أحد؟!)، قال: «**تجاهده (أو تقاتله) حتى تكتب في شهداء الآخرة، أو تمنع مالك**»]، هذا الإسناد لا بأس به، والحديث صحيح بشواهده ومتابعاته، وإن كان الظاهر أن فيه سقط، لعله من بعض النساخ أو أحد الرواة، لأن قول الرجل: (فإن لم يكن بقربي منهم أحد؟!) لا يتناسب مع أمره، صلى الله عليه وسلم: «تستعدي السلطان!»، كما يتضح من الرواية التالية:

ـ حيث قال الإمام أحمد: [حدثنا حسين بن محمد حدثنا سليمان بن قرم عن سماك عن قابوس بن مخارق عن أبيه قال أتى رجل النبي فقال: (أرأيت إن أتاني رجل يأخذ مالي؟!)، قال: «تذكره بالله تعالى!»، قال: (أرأيت إن ذكرته بالله)، قال: (فإن فعلت فلم ينته؟!)، قال: «تستعين عليه بالسلطان!»، قال: (أرأيت إن كان السلطان مني نائيا؟!)، قال: «تستعين بالمسلمين!»، قال: (أرأيت إن لم يحضرني أحد من المسلمين، وعجل علي؟!)، قال: «**فقاتل حتى تحرز مالك، أو تقتل فتكون في شهداء الآخرة**»]

* أوخرج الطبراني في «**الكبير**»، و«**الأوسط**»، وابن خزيمة في «**الصحيح**»: عن زكريا بن يحيى بن أبان المصري، والحاكم في «**المستدرك**» عن أحمد بن إبراهيم بن ملحان، كلاهما قالا: [حدثنا عمرو بن خالد الحراني، حدثنا عبيد الله بن عمرو الرقّي، عن زيد بن أبي أنيسة عن القاسم بن عوف الشيباني عن علي بن الحسين قال: حدثتنا أم سلمة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فجاء رجل فقال: (يا رسول! الله كم صدقة كذا، وكذا من التمر؟!)، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذا وكذا من التمر»، قال: (فإن فلانا تعدى علي، فأخذ مني كذا وكذا! فازداد صاعاً!)، (وفي رواية أحمد: فنظروه فوجدوه قد تعدى صاعاً!). فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «فكيف إذا سعى عليكم من يتعدى عليكم أشد من هذا التعدي؟!». فخاض الناس، وبهرهم الحديث، حتى قال رجل منهم: يا رسول الله! إن كان رجلاً غائباً عنك في إبله، وماشيته، وزرعه، وأدّى زكاة ماله، فتعدى عليه الحق، فكيف يصنع وهو غائب؟! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«من أدى زكاة ماله، طيبة بها نفسه، يريد وجه الله والدار الآخرة؛ لم يغيب شيئاً من ماله، وأقام الصلاة، وأدّى الزكاة، فتعدى عليه الحق، فأخذ سلاحه فقاتل، فقتل؛ فهو شهيد»]**، وقال الحاكم: «**صحيح على شرط الشيخين**»، ووافقه الذهبي، وهو وهم منهما، ولكنه صحيح قطعاً، وهذا هو المهم، كما قال الألباني، ولعله على شرط مسلم. ورواه كذلك البيهقي في «**السنن الكبرى**» من طريق الحاكم. لاحظ أن المقاتلة ها هنا للجابي الزكاة المعتدي، وهو في الأصل من أهل الدار ومن جهاز الدولة، فكيف بالعدو الحربي الأجنبي؟!

فهذا نقل تواتر عن كل من: أبي هريرة، وقهيد الغفاري، ومخارق الشيباني، وأم المؤمنين أم سلمة، رضوان الله وسلامه عليهم، يثبت قولنا بأن مدافعة الصائل المعتدي الذي يريد أخذ المال بالقوة المسلحة، ومقاتلته حتى الموت، واجب على المسلم لا يسقط إلا بالعجز وعدم الاستطاعة، وذلك بعد تذكير المعتدي وموعظته ومحاولة دفعه سلماً، أو بالترافع إلى القضاء الشرعي.

الحقيقة الرابعة: إذا كان صاحب الحق المغصوب ضعيفاً وغير قادر على استرجاع ما غصب منه، وكان المغصوب من النوع الذي لا يجوز التنازل عنه فالعلاج واحد، وهو أن يقوي نفسه ويعد العدة الكافية لتأديب الغاصب واسترجاع حقه، قال تعالى: ﴿ **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة** ﴾. أما زعم البعض، مثل مفتي آل سعود، أنه إذا بقي الفلسطينيون في حرب مع الصهاينة ترتب عنه أذى وضرر على رجالهم ونسائهم وأطفالهم وهذا لايسوغ شرعاً بزعمه؟!

ونحن نسأل مفتي آل سعود: هل يظن أن الجهاد والقتال نزهة؟! وماذا ينتظر من الحرب مع أعداء الله؟ إن الحرب والجهاد فيهما مشقة كبيرة على المسلمين، ولكن منافعهما أكبر وأكثر، ألا نذكر قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **كتب عليكم القتال وهو كره لكم، وعسى أن تكرهوا شيئاً وهوخير لكم** ﴾. ولننظر إلى سيرة النبي صلوات الله عليه وسلام وأصحابه رضوان الله عليهم ، فكم أوذي الرسول صلى الله عليه وسلم هو وصحبه عندما كانوا قلة مستضعفين ، فحوصروا في شعاب مكة، وكم دمى وجهه الكريم في غزوة أحد، ورجلاه الشريفتان في الطائف عندما ضربه الأرذال بالحجارة. هذا ولا ننسى ما حصل لآل ياسر ولبلال الحبشي وحمزة بن عبد المطلب وللحسين بن علي ولسعيد بن جبير ولأحمد بن حنبل وغيرهم.

الحقيقة الخامسة: القدس بالذات وأرض فلسطين لها مكانتها في الشرع الإسلامي تزيد عن مكانة الأرض الخراجية التي تكون رقبتها ملكاً لبيت مال المسلمين وتزيد عن مكانة كثير من البلاد الإسلامية، فقبلة المسلمين الأولى في صلاتهم كانت إلى القدس. وقد أسرى الله برسوله، صلي الله عليه وعلى آله وسلم، إلى القدس قبيل الهجرة، وقد وصف الله الأرض حول المسجد الأقصى بالمباركة، قال تعالى: ﴿ **سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله** ﴾، وجعل المسجد الأقصى ثالث مسجد بعد المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي بالمدينة المنورة تشد إليه الرحال، قال صلى الله عليه وسلم: **«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد:المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا»**، وقد فصلنا الكلام عن ذلك سابقاً، وهذا يفرض على المسلمين زيادة التمسك بها والحفاظ عليها.

الحقيقة السادسة: مسؤولية استرجاع الأقصى وفلسطين هي مسؤولية المسلمين جميعاً في الدنيا وليست مسؤولية أهل فلسطين وحدهم. وهذه المسؤولية ليست خاصة بالقدس وفلسطين، بل هي حكم شرعي في كل أرض إسلامية

اغتصبها الكفار. ولكن الأمر بخصوص القدس وفلسطين هو أشد وأغلظ وجوباً على ما لها من مكانة كما ذكرنا في الحقائق السابقة.

والقاعدة في توزيع المسؤولية هي على الأقرب فالأقرب. أي أن الوجوب يقع فعلاً على الأقرب، فإن لم يكف فعلى الذين يلونهم وهكذا، حتى تحصل الكفاية ولو لزم اشتراك المسلمين جميعاً في الدنيا كلها، قال تعالى: ﴿ **قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة** ﴾، وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **«بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين والمسلمين... انهم أمة واحدة من دون الناس وأن سلم المؤمنين واحدة ، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله، إلا على سواء وعدل بينهم».**

الحقيقة السابعة: التجزئة والتقسيمات والحدود في بلاد المسلمين لا يقرها الإسلام، وهي من فعل الكفار المستعمرين الذين مزقوا المسلمين وبلادهم من أجل أن يسهل عليهم حكمهم، على قاعدة (فرق تسد)، ويحرم على المسلمين أن يستمروا في هذه التجزئة: عشرات من الدويلات الهزيلة. وما كان لعصابات صهيون الإرهابية أن تغتصب فلسطين، وما كان لدول الغرب المعتدية المستعمرة أن تسيطر على المسلمين لو كانوا دولة واحدة تحت راية إمام واحد.

الحقيقة الثامنة: الصهاينة أعدى أعداء المسلمين، قال تعالى: ﴿ **لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والنصارى والذين أشركوا** ﴾. وهم أهل مكر وخبث. وهذا شيء مستقر في طباعهم يرضعونه مع الحليب وينشأون عليه، لذلك كان الاستشهاد بالآية الكريمة: ﴿ **وإن جنحوا للسلم فاجنح لها** ﴾ باطلاً بطلاناً مبيناً، لأن الصهاينة لم يجنحوا للسلم بحكم اغتصابهم لجزء عزيز من أرض الإسلام هو أرض فلسطين المسلمة، وما تبعه من تشريد وقتل لأهلها المسلمين، واغتصاب المقدسات الإسلامية مثل اغتصابهم شطر المسجد الأقصى وتحريمهم على المسلمين دخوله، والحفريات حول المسجد الأقصى لإقامة المعبد الصهيوني على انقاض أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، والإستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات الصهيونية المسلحة، فتنتزع الأرض الزراعية من أيدي أصحابها وملاكها ويأتى بالآليات (البلدوزرات وغيرها) لتسويتها وإلحاقها بأملاك الصهاينة، في حين يصرخ أهل الأرض ويستغيثون ولا مغيث. كل هذا لا يشير إلى أن الصهاينة جنحوا للسلم بل يدل على اعتداء مستمر رهيب، وعدواة حاقدة للإسلام والمسلمين، ومخطط كبير يعلنونه، ولا ينكرونه، من مؤامرة الدولة الصهيونية الكبرى، والتي جعلوها قضيتهم المقدسة لا مراجعة فيها ولا مساومة باعتبارها وعداً من التوراة ـ في زعمهم ـ ومن ثم فهم في جهاد **«مقدس»** لإبتلاع أرضنا من النيل إلى الفرات، فمتى جنح الصهاينة إلى السلم منذ معاهدة كامب ديفيد وحتى يومنا هذا؟!

وهل من السلم الذي جنحوا إليه ضرب المفاعل الذري العراقي؟ وغزو لبنان؟ ومذابح صبرا وشاتيلا التي اعترفت بها لجنة التحقيق الصهيونية ذاتها وحملت مجرم الحرب، الإرهابي القاتل، آرييل شارون شخصياً مسوولیته؟ ثم التخطيط الجادّ لضرب المفاعل الباكستاني باعتباره قوة إسلامية؟ أم جنحوا للسلم بزيادة المستوطنات الصهيونية في الضفة والقطاع، وضرب الجنوب اللبناني حتى أيامنا هذه، وحتى بعد إنشاء دويلة غزة وأريحا « **العرفاتية**» الهزيلة؟؟ كيف، وقد رأينا منهم مذبحة المسجد الإبراهيمي، وقتل الركع السجود في بيت الله، وفي شهر الله، شهر رمضان العظيم، كيف وهم يهددون المنطقة كلها بترساناتهم النووية، وأسلحتهم الكيماوية، والجرثومية، ويمتنعون حتى من مجرد التوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وآخر ذلك إمتناعها على التوقيع يوم الجمـــعة ١٤١٥/١٢/١٢هـ، الموافق /١٩٩٥/٥ ١٢م.

وهل الاجتياح الأخير، ومجازر جينين ونابلس وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية، والحصار الرهيب المفروض على أهل فلسطين من أعمال السلم والمسالمين، أم هي من أعمال القتال والحرب الصريحة؟! وتشير التقديرات الأولية إلى أن عدد القتلى في مجزرة جنين الفظيعة قد فاق عدد القتلى في مجزرة دير ياسين الشهيرة، التي يضرب بها المثل، فهل هذا هو السلم الصهيوني؟!

وكذلك فإن الإستشهاد بآيات سورة النساء مثل: ﴿ **فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً** ﴾ استشهاد في غير محله، لأنه لاي كون علينا شرعاً أن نجنح لهذا السلام المزعوم إلا إذا خرجوا من

ديار الإسلام والمسلمين فعلاً، وأنهوا اعتداءهم في جميع صوره، لا بمجرد الكف عن القتال:

(١) لأن وقف القتال مجرد هدنة، والسلم والموادعة أوسع من ذلك بكثير،

(٢) ولأن الإعتزال والمسالمة المقصودين بالآية، ليس لشعب على حساب سائر الشعوب الإسلامية، وإنما للأمة الإسلامية كلها، بوصفها أمة واحدة، ذات شخصية معنوية واحدة، وذمة واحدة،

(٣) ولأن الإحتلال الصهيوني للأراضي والمقدسات الإسلامية لا يزول بمجرد التوقف عن القتال، ولهذا قرر المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: (أن الجهاد بالأنفس والأموال أصبح فرضاً عينياً على كل قادر من المسلمين، ولا يجوز أن يتخلف عنه من ينتسب إلى هذا الدين القويم، وأن هذا الواجب لا ينتهي إلا بعد تحرير الأرض، والقدس الشريف، والمسجد الأقصى، وجميع الأراضي الإسلامية العربية التي احتلتها اسرائيل).

وعلى مستوى العلماء، قرر مجمع البحوث الإسلامية أنه: (لا يجوز أن يقتصر دور علماء المسلمين في مقام مجاهدة الصهيونية على الفتوى، واصدار القرارات، بل يجب أن يساهموا عملياً في الجهاد بأنفسهم وأولادهم وأموالهم، وليذكروا موقف شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه في مقاومة التتار، وموقف شيخ الإسلام العزبن عبد السلام رضى الله عنه، وموقف الشيخ عزالدين القسام رضي الله عنه في محاربة الإنجليز حتى استشهاده في سبيل الله، وليذكروا مواقف الصحابة الأخيار الذين جاهدوا بأنفسهم وأموالهم في سبيل الله).

وعلى مستوى الأمة الإسلامية بأسرها قرر المؤتمر ذاته: (أن المسلمين يجب أن لايعترفوا بأي كيان اسرائيلي صهيوني في فلسطين أو أي بقعة أخرى من ديار الإسلام والعروبة لأن وجودهم فيها غير شرعي ولا يستند إلى حق مطلقاً) إلى غير ذلك من الفتاوى الكثيرة التي سنذكر بعضها في الملحق.

الحقيقة التاسعة: لقد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالنتيجة النهائية بيننا وبين اليهود الصهاينة المعتدين، وهي أن المسلمين سيقتلون الصهاينة في فلسطين. قال، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **«تقاتلون اليهود، فتسلطون عليهم، حتى يختبىء أحدهم وراء الحجر، فيقول الحجر: يامسلم، ياعبد الله، هذا يهودي ورائي فاقتله»** كما جا في الصحيحين، وجاءت النصوص تبين أن قتل الصهاينة هذا سيكون في فلسطين، فجاء في إحدى الراويات: **«على نهر الأردن، أنتم شرقيه، وهم غربية».** هذه حقيقة هامة، ونبوءة صدق، لا بد من إذاعتها، ونشرها على الناس، وترديدها في كل مكان حتى يتمكن العقلاء من اليهود، وكذلك المخدوعون بالتضليل الصهيوني منهم، من الاستيقاظ من غفلتهم، وحزم حقائبهم، ومغادرة فلسطين قبل المذبحة الكبرى الآتية لا ريب فيها، فيحرزوا أنفسهم وأموالهم، فلا يبقى فيها إلا الحمقى والأشقياء من الصهاينة طعاماً للسيف.

وهذة النبوءة المباركة كذلك بشرى للمخلصين الواعين من أهل الإسلام: تشد أزرهم، وتبصرهم بحتمية النصر المؤزر على عدوهم، وهي فوق ذلك علم من أعلام نبوته، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، سيهدي بها الله كثيراً من الضلال إلى الإسلام فور تحققها!

الحقيقة العاشرة: أمريكا هي عدوة للإسلام وللمسلمين، وكذلك بريطانيا وفرنسا. وكذلك كل دولة تتعاطف مع الصهاينة، وتساعدهم في عدوانهم واغتصابهم لبلاد المسلمين هي عدوة للمسلمين. قال تعالى: ﴿ **إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون** ﴾. الأميركيون وعدوانهم لنا ليس فقط بسبب دعمهم للصهاينة في اغتصابهم لفلسطين، بل هم أنفسهم معتدون مغتصبون، وعدوانهم الوحشي المدمر على العراق في حرب الخليج ما زال ماثلاً، واغتصابهم لثروات النفط وغيرها مستمر بل وفي ازدياد، وعدوانها الوحشي في أفغانستان هذه الأيام ما زال جارياً، وهو على قدم وساق، وهي تعد للعدوان على المسلمين في كل مكان: في الصومال، واليمن، والفيليبين، والشيشان، وعلى العراق للمرة الثانية. ومثل أمريكا بقية الدول الغربية الإستعمارية المعتدية. ويجب التصرف تجاه هؤلاء على أنهم عدو. ومن الغفلة والسفة أن نعاملهم معاملة الصديق: ﴿ **إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا** ﴾.

الحقيقة الحادية عشر: الأمة الإسلامية مطالبة شرعاً بإزالة هذا المنكر، ولا يجوز للمسلمين أن يبقوا متفرجين والمنكرات ترتكب. وهذا المنكر يجب إزالته وليس باللسان فقط. والقدرة على التغيير باليد موجودة فإمكانيات الأمة

الإسلامية من الناحية البشرية والاقتصادية والعسكرية هائلة. قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان».**

الحقيقة الثانية عشر: كل تصرف يخالف الشرع فهو باطل. والتنازلات التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية للصهاينة في شأن أرض فلسطين كلها باطلة، سواء أخذت موافقة المجلس الفلسطيني أو موافقة الجامعة العربية أو موافقة الأمم المتحدة. فما جعله الله حراماً لا يمكن لأي جهة على الأرض أو في السماوات العلا أن تجعله حلالاً. فالحرام حرام إلى يوم القيامة والحلال حلال إلى يوم القيامة. وهذا هو معنى الثبات. وهو كذلك مرتبط بالضرورة بختم الرسالة بنبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

لذلك فإن ما يستعد قادة الفلسطينيين للإقدام عليه من التنازل عن الضفة والقطاع هو مخالف لشريعة الإسلام فهو باطل. وما سبق وصدر عنهم سنة ١٩٨٨ من تنازل عن الأرض المحتلة قبل ١٩٦٧ هو باطل أيضاً، وهو جريمة كبرى وخيانة في حق الدين والشعب والأرض، فيجب أن يعلم أن جميع العقود التي تم عقدها مع الصهاينة من الدول العربية تعتبر باطلة شرعاً من أساسها، وذلك لمايلي:

لأنه ما دامت الكيان الصهيوني السرطاني موجوداً في فلسطين فهو بالضرورة معتد، لكونه محال للأرض مغتصب لها ضرورة، فجميع هذه العقود التي تمت معه هي عقود هدنة ووقف إطلاق نار، لا غير. ولكن الواقع أن تلك العقود تمت أبدية دون تحديد مدة معينة تنتهي فيها وبدون أن تتضمن بنداً يجعل لنا حق إلغائها بعد إنذار مناسب، ومن شرط صحة عقود المهادنة أن تكون محددة بمدة معينة أو أن تتضمن نصاً بجواز إلغائها بعد مدة إنذار مناسبة وبكيفية مناسبة، وعدم تحديدها بمدة أو تضمينها مثل ذلك النص يجعلها باطلة لأنها تعطل فريضة الجهاد. والصلح المزعوم هو عبارة عن هدنة مطلقة أبدية غير محددة بمدة معلومة، وهذا لا يجوز، لأنه تعطيل لشعيرة الجهاد في سبيل الله، بل ذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا تجوز الهدنة أكثر من عشر سنوات، وهي المدة التي صالح عليها الرسول صلى الله عليه وسلم قريشاً في الحديبية (راجع الملحق الثاني ففيه كلام نفيس للإمام الشافعي)، وهي الحادثة التي يحتج بها الكثيرون من مؤيدي الصلح مع إسرائيل، وقد بينا في الملحق الأول حقيقة ذلك الصلح، وما ترتب عليه من نتائج حميدة في مصلحة الإسلام والمسلمين.

وبغض النظر عن هذا التحديد بعشر سنوات، فإنه مما لا شك فيه أنه لا يجوز عقد هدنة أبدية مع أي طائفة من طوائف الكفر المحاربة، لا الصهاينة، ولا غيرهم. قال في المغني (١٥٤/١٣): (لاتجوز المهادنة مطلقاً من غير تقدير مدة، لأنه يفضي إلى ترك الجهاد بالكلية ...).

وعلى كل حال فإن استشهاد بعض المفتونين بمعاهدات النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لليهود والمشركين في هذا المقام باطل كذلك بطلاناً مبيناً لاختلاف مناط تلك المعاهدات كلها عن موضوعنا إختلافاً جذرياً يترتب عليه لا محالة اختلاف الحكم الشرعي. فحين دخل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم المدينة وجد اليهود أهل دار، لهم ديار وحصون وأموال وزروع ملكوها قبل الإسلام ملكية صحيحة مستقرة، معترف بها من جيرانهم عرب الأوس والخزرج، (بل لعلهم كانوا أهل الدار قبل مجيد الأوس والخزرج إلى المدينة بعد انهيار سد مأرب، وتشتت القبائل من ولد سبأ)، فأقرهم عليها وعقد معهم معاهدات عادلة. ولما نقضوا عهودهم، واعتدوا على أفراد من المسلمين حاربهم، وطردهم من المدينة بل لما خانوا في غزوة الأحزاب قتل مقاتلتهم جميعاً، ويتقرر من هذا:

أولاً: أن يهود المدينة انذاك لم يكن بينهم وبين المسلمين حرب، وما كانوا في الأصل معتدين أو غاصبين، بل هم أهل وطن ودار، وكانوا مسالمين فسالمهم سلماً دائمياً أبدياً، وكانت العلاقة معهم علاقة بر وقسط وإحسان. هذا هو واقع المسالمة والموادعة، وهو بالقطع غير واقع الهدنة مع العدو الحربي. ثم قام بعض المجرمين منهم من أمثال الخبيث كعب بن الأشرف، وابني أبي الحقيق، وحيي بن أخطب وغيرهم، بالتآمر سراً وعلناً، وتحريض قريش على قتال النبي، وتبعهم السفهاء، تماماً كسفهاء الصهاينة اليوم، حتى أفسدوا ذات البين، وانتقضت المعاهدات، فجروا الدمار على بقية اليهود، وتسببوا في نكبتهم.

ثانياً: أن اليهود كانوا السبب في فسخ المعاهدات معهم بسبب عدوانهم ـ وهي معاهدات صحيحة في أصلها ـ فكيف يصح الآن عقد معاهدة موادعة أو سلام، وهم على أنكر ضروب العدوان والطغيان؟!!

أما مصالحة أهل خيبر فقد كانت بعد هزيمتهم النهائية، والاستيلاء على حصونهم وأموالهم، ودخولهم في طاعة المسلمين، وحينئذ صالحهم الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، متفضلاً، ليزرعوا الأرض نظير مقابل من غلتها. وكان في ذلك المصلحة المحققة للمسلمين انفسهم لأن اليهود بذلك كانوا:

أولاً: في خدمة الاقتصادالإسلامي بزراعة الأرض ومباشرة الشجر والنخيل.

ثانياً: في خدمة الجهاد الإسلامي حين وفروا على المجاهدين الاشتغال بالزرع والأرض التي غنموها من اليهود.

فهل توجد أدنى شبهة تسوغ قياس الصهاينة المعاصرين المعتدين الباغين المتغلبين بأهل خيبرالمهزومين الخاضعين؟!! سواء قلنا أنهم خضعوا للنظام الإسلامي فأصبحوا بذلك مواطنين أهل ذمة يسري عليهم النظام العام فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين إلا ما خص الشرع به أحد الفريقين، أو قلنا أنهم احتفظوا بصفتهم الكيانية فبقوا دولة خاضعة تماماً للدولة الإسلامية وواقعة تحت وصايتها وحمايتها، على نحو الدولة العضو في (Commonwealth)!

وكذلك يبطل بطلاناً قطعياً الاستشهاد بأقوال الفقهاء في تجويز مهادنة ومصالحة المشركين، ذلك لأن فقهاء الإسلام جميعاً يفرقون بين الهدنة من جانب، والصلح الكلي المطلق و الأبدي من جانب آخر تفريقاً واضحاً، كما هو مشهور عند الأئمة الأعلام كالقرطبي، ومالك وابن حجر، والشوكاني، وأمثالهم.

فالمهادنة المحدودة تشريع حكيم قصد به اعطاء المسلمين فرصة يلتقطون فيها أنفاسهم ويرتبون مصالحهم، وهم على نية مواصلة الجهاد حتى يفتح الله بينهم وبين عدوهم بالحق، وهو خير الفاتحين.

وأما المعاهدة الممدودة أو ما يسمى بالسلام الدائم فأصحابها ينهون حالة القتال مع العدو لأن العداء والعدوان قد انتهى فعلياً، فلا مانع من السلم الدائم، فيتم من ثم تطبيع العلاقات، وتبادل السفارات والزيارات، والتجارات، والمنافع.

فهذه المعاهدات الأبدية مع العدو الصهيوني المعتدي، الذي كان معتدياً، والذي ما زال معتدياً، وسيبقى في المستقبل معتدياً ما دام موجوداً ولو على شبر واحد من أرض فلسطين، لأن عدوانه جزء جوهري من كيانه، أي من كونه موجوداً، وبمجرد كونه موجوداً، ولا يزول العدوان إلا بزواله، هذه المعاهدات لا تجوز شرعاً في قول أحد من علماء هذه الأمة وفقهائها بل كلامهم كما قلنا في الهدنة الموقوتة التي حددتها سورة التوبة في أواخر العهد المدني كله، قال تعالى: ﴿ **إلا الذين عاهدتهم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم...** ﴾، فكل عهد لا بد أن يرتبط بمدة أو أن يتضمن شرطاً يسمح بنبذه على سواء.

والفقهاء مجمعون بلا مخالف على وجوب رد العدوان ومقاتلة المعتدين وعدم اقرارهم على ما اغتصبوه من أموال المسلمين وديارهم، بل يجب استخلاص ذلك منهم مهما طال الزمن وامتدت الحروب.

وحتى لو سلمنا جدلاً أن هذه العقود صحيحة عند عقدها فإنها قد أصبحت باطلة الآن، لأن إسرائيل نقضتها بما قامت به من أعمال تنقض هذه الهدن. فكل ما قامت به ــ بعد عقدها ــ من حروب، وقيام باعتداءات متكررة، وغارات مدمرة، وما اتخذته من أساليب وحشية لمقاومة الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة كلها أعمال ناقضة لاتفاقيات الهدن، وتجعل هذه الاتفاقيات ملغاة وباطلة.

لذلك فإننا شرعاً غير مقيدين تجاه اسرائيل، ذلك السرطان الصهيوني الخبيث، بما تفرضه علينا هذه الهدن، هدنة «**رودس**» فما بعدها، لنقض الصهاينة لها، وعدم استقامتهم لنا. لذلك فلا استقامة لهم بهذه الهدن علينا، لقوله تعالى: ﴿ **فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم** ﴾.

وبناء على ذلك فلا عهود ولا مواثيق قائمة الآن بيننا وبين الصهاينة، وتكون حالة الحرب الفعلية قائمة بيننا وبينهم، ويكون حكم الصهاينة في إسرائيل حكم المحارب الفعلي الذي لا حرمة لماله ولا لدمه.

الحقيقة الثالثة عشر: لو سلمنا جدلاً بأن الصلح الأبدي مع إسرائيل مباح شرعاً من حيث المبدأ، فإن هذا الصلح يحرم هنا في هذه الحالة الخاصة لما يترتب عليه من محرمات وأضرار وفق القاعدة الشرعية: **[الوسيلة إلى الحرام حرام]**. وذلك لأن الصلح مع إسرائيل يترتب عليه:

(١) سيترتب عليه ــ وهذا هو الأخطر والأهم ــ جهود ضخمة للتطبيع الشامل وتغيير المناخ الفكري والثقافي بما في ذلك تغيير المناهج الدراسية والسياسات الإعلامية وغيرها لإستبعاد كل ما يعتقد الغرب والصهاينة أنه إساءة إليهم

عامة وإلى اليهود خاصة، بما في ذلك إستبعاد بضع مئات من آيات القرآن العظيم، وعدد كبير من الأحاديث النبوية الشريفة التي تذم اليهود في كل العصور وتحذر الأمة الإسلامية من عدائهم ومكرهم وخطرهم الرهيب. كما سيتم تكميم الأفواه ومنع حتى مجرد الحديث عن مثل هذه القضايا باعتباره إساءة إلى أحدى الدول المجاورة أو الصديقة وتهديداً للسلام ولعلاقات حسن الجوار!!

وستكون النتيجة تحطيم شخصية الأمة وطمس هويتها بفك إرتباطها بالإسلام وتمكين الأقلية العلمانية من جميع مقاليد الحكم والسلطان لأنهم وحدهم هم المستعدون للتعاون مع الصهاينة مباشرة والغرب من ورائهم.

(٢) كما سيتم نزع السلاح من أيدي المسلمين بحجة أنه لا حاجة إليه، ولا مبرر له بعد المصالحة، مع إنفراد إسرائيل بتملك أسلحة الدمار الشامل. ومن المعلوم أنها تمتلك الآن بضع مئات من الرؤس النووية ولديها قدرات متميزة في مجال الأسلحة الكيمائية والجرثومية، وهذا يعني إذلال المسلمين ومنعهم بالقوة المسلحة عند اللزوم ـ بدعوى خرق إتفاقيات الصلح وحسن الجوار ـ من إمتلاك مثل تلك الأسلحة وتطوير قدراتهم العسكرية والاقتصادية. وهذا يجري الآن على قدم وساق فيما يسمَّى بنزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، والتلويح بمثله لإيران، وليبيا، وباكستان، وكوريا الشمالية، وغيرها!

(٣) نعم، وسيترتب على ذلك بداهة رفع الحظر عن بضائعهم وتبادل الخبرات والمصالح والمعلومات ـ بما في ذلك المعلومات العسكرية والإستخباراتية الحساسة ـ معهم. نعم: وسيترتب على ذلك: بسط هيمنتهم الاقتصادية مباشرة وهيمنة الغرب من ورائهم على بلاد المسلمين إلى أجل غير مسمى، ذلك لأنهم يتمتعون حالياً بالتفوق التقني والإنجاز الاقتصادي المتميز، كما يقف ورائهم الغرب بكامل قوته الاقتصادية، وهيمنته على أسواق المال والخامات في العالم. وقد بدأ الحديث عن السوق الشرق أوسطية والعولمة والحداثة والعصرنة يملأ الصحف الآن.

ولسوف تطالعنا الصحف بمقالات وتحقيقات وندوات تبرز جمال المناطق السياحية في إسرائيل «**محاسن**» الغانيات العاريات على شواطئها، مع التأكيد الدائم بأن عدواتهم للإسلام قد إنتهت وأن العلاقات الآن يجب أن تقوم بين الجميع على أساس المصالح المتبادلة فحسب، وكل من يقول خلاف ذلك فما هو إلا «**إرهابي**»، و«**متطرف**»، كما قرر ذلك مؤتمرمجرمي الحرب وصناعها، الذين سمَّوا أنفسهم بكل وقاحة: «**صانعي السلام**»، في مدينة شرم الشيخ المصرية على مسمع ومرأى من الدنيا كلها، جاعلاً ذلك جزءاً من «**الشرعية الدولية**»، يطارد ويُجرم ويعاقب كل من يخرج عليها.

هذه المحاذير المذكورة أعلاه ليست أمراً متوهماً أو مجرد توقعات لما يمكن أن يقع حتى يقال أنه لا يمكن تطبيق القاعدة الشرعية: **[الوسيلة إلى الحرام حرام]**، بل هي واقعة حتماً ويقيناً لأننا نرى الآن مقدماتها وأمثلة عليها في واقع عملية التطبيع مع مصر وبدء العديد من الأنظمة العميلة كالسعودية، سراً، والكويت وغيرها، علانية، بالفعل، في تغيير مقرراتها الدراسية بما يوافق مطالب الصهاينة وأمانيهم، بل تم النص على ذلك حرفياً في إتفاقيات الحكم الذاتي لغزة وأريحا.

وبناء على ما تقدم من القرآن الكريم والسنة المطهرة، والعهدة العمرية، نقرر: إن الإعتراف بالصهاينة الغاصبين باطلاً شرعاً، ولو على أي جزء من أرض فلسطين، وغير ملزم للمسلمين، وكأنه لم يكن. هذا هو حكم الإسلام في الإعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين: أنه باطل شرعاً غير ملزم للمسلمين.

وعلى المسلمين من أهل فلسطين، فالذين يلونهم من دول الطوق، الاستمرار في حالة الحرب مع الصهاينة، حتى تحرير كامل أرض فلسطين من الصهاينة، فإذا لم يكف أهل فلسطين وأهل دول الطوق للتحرير، يصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة حتى التحرير الكامل لفلسطين. فالمسلمون في حالة حرب فعليه مع الصهاينة الغاصبين لفلسطين وباقي الأراضي العربية.

ونسارع فنقول أن الشعب الفلسطين الأعزل المحاصر، هو الآن، بل ومنذ مدة طويلة، في حالة هي حالة الأسير المحاصر، المقيد بالسلاسل. ومن كان هذا حاله فهو غير مستطيع للقتال، فالقتال عليه ليس بواجب. ومع ذلك فإن هذا الشعب الفلسطيني المجاهد البطل أبى إلا أن يتطوع رجالاً ونساءً بالقتال والاستشهاد، في حين تخاذل القادرون المستطيعون من أهل دول الطوق، ثم الذين يلونهم، عن القيام بفريضة الجهاد التي لزمت في أعناقهم لزوماً لا هوادة فيه، ولا رخصة شرعية لهم في تركها!

أفلا يخشى أولئك المتخاذلون أن يحل عليهم غضب من ربهم، فتصيبهم قارعة قبل يوم القيامة، وتضرب عليهم الذلة والمسكنة، ويجعل الله منهم القردة والخنازير؟!

ألا يخافون أن يختم الله على قلوبهم فتنعقد ألسنتهم عن النطق عند الموت بشهادة الحق المنجية من اللعنة الأبدية، والنار السرمدية؟!

ألا يحذرون أن يعقبهم الله في قلوبهم نفاقاً إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون؟!

الحقيقة الرابعة عشر: هناك صنف من المدنيين الذين لا يباشرون القتال ومع ذلك ليسوا أبرياء، ويجوز قصدهم بالقتل وأعمال القتال، ألا وهم من احتل أرض غيره، وأخرجه منها، وصادر مساكنه وحاز ثروته. فهذا النوع معتدي بمجرد وجوده فوق الأرض التي احتلها، وبمجرد وضع يده على الأموال التي حازها. والواجب طبعاً تجاه هؤلاء هو فقط إخراجهم وانتزاع الأموال منهم، سلماً وبحكم محكمة في أول الأمر، فإن امتنعوا بالقوة المسلحة صاروا كلهم معتدين حربيين ممتنعين بالقوة المسلحة لا فرق بين يباشر القتال من القوات المسلحة وغيرهم، ومن لم يباشره من المدنيين، أو من سوف يباشره اليوم أو غد من قوات الاحتياط.

هذا هو واقع إسرائيل، الكيان السرطاني الصهيوني الغاصب في فلسطين. فهؤلاء عدوانهم هو مجرد وجودهم بذواتهم فوق أرض ليست لهم، وامتناعهم بالقوة المسلحة هو في حكم مباشرة القتال في حقهم. وباستطاعة كل واحد منهم أن يستقل السفينة أو الطائرة عائداً من حيث أتى: موسكو، ولندن، وبرلين، وباريس، ونيويورك، والدار البيضاء، وغيرها، فيحرز دمه وماله، وينجو بنفسه وأهله وولده، ويعيش في أمن وسلام، ونتعامل معه في بر ووئام!

نعم: يستثنى من ذلك من رفع عنه القلم ابتداءً كالأطفال، وانتهاءً كالمجانين ومن كان في غيبوبة دائمة (كوما)، فهؤلاء غير مكلفين، ومن المحال أن يكونوا من ثم معتدين، فلا يجوز قصدهم بالقتل والقتال.ولكن لا حرج من قتلهم عرضاً إذا تعذر تمييزهم بسبب الاختلاط مع البالغين والمقاتلين، أو في أحوال التترس وما شابهه كما هو في رسالتنا: (**مركز التجارة العالمي**). أما زوال العقل المؤقت بنوم أو سكر فهذا لا يغير صفة من حل به، تماما كالجندي المقاتل الذي يغلبه النوم في خندق، يقاتل ويقتل بلا شك.

وبهذا يظهر بطلان ادعاء مفتي مصر، الطنطاوي الدجال، عندما زعم أن من نفذ عملية استشهادية في فلسطين ضد «**المدنيين**» الصهاينة ليس بمجاهد وليس بشهيد. فالرجل إما جاهل مركب، لا يعرف حقيقة الواقع، ولا ماهيات الأشياء، فليس هو من ثم أهلاً للفتيا، أو خائن كذاب يتزلف إلى أسياده حكام مصر المنافقين والمرتدين، عملاء أمريكا وإسرائيل، وهذا هو ما يغلب على ظننا، فهو عن أهلية الفتيا أبعد، وبلعنة الله ومقته أحق وأولى!

إذاً هذه الشبهة أن «**المدنيين**» الصهاينة في فلسطين المحتلة كلهم من «**الأبرياء**» أوهى من خيوط العنكبوت، لا يرددها من المنتسبين للإسلام إلا جاهل عامِّي، لا يعرف دقائق فقه الحرب وإشكالياته والسلام وشروطه، أو منافق كذاب مغرض، لا شك في خبث نيته، وسوء طويته. وإن كنا لا نستغرب أن يرددها بوش وبلير، مجرمو الحرب، قتلة النساء والأطفال والشيوخ، ومن تحالف معهم، وقاتل تحت لوائهم من الزنادقة المرتدين، المتسمين زوراً وبهتاناً بالمسلمين. وقد أشبعنا، بحمد الله، موضوع استهداف المدنيين في القتال في بحثنا المسمَّى: (**مركز التجارة العالمي**) فليراجع!

وبناء على ذلك نقرر القاعدة التالية:

<u>قاعدة</u>: إن دم أي صهيوني يحمل التابعية (الجنسية) الاسرائيلية، جنسية الكيان السرطاني الغاصب لفلسطين المحتلة، مباح وكذلك أمواله.

وهذا الاستهداف لجميع الصهاينة في فلسطين ليس فقط مباحاً ومشروعاً لذاته فحسب، بل هو مستحب يجب الإكثار منه في هذه الظروف الحالية لما يلي:

(١) إن هذا من الرحمة والإحسان إلى إلى الصهاينة أنفسهم. نعم، لا تعجبوا من ذلك: أن ذلك يلقي الرعب في قلوب جميع الصهاينة بدون استثناء، وينغص عليهم عيشهم، ويجبر كل واحد على فتح عينيه، ودراسة واقع حاله، بدلاً من الاستمرار في حالة الغفلة، والنوم المطمئن إلى أن كل شيء على ما يرام، وأن «**جيش الدفاع الإسرائيلي**» فيه الكفاية وزيادة. وسيترتب على ذلك أن المخدوعين المضللين منهم، وهم حشود غفيرة، وكذلك العقلاء الذين ينظرون في عواقب الأمور نظرة مدققة، سوف يدركون أن بقائهم في فلسطين أمر مستحيل، وأنهم يعرضون أنفسهم وأولادهم، بل

وأحفادهم، للذبح والدمار. حينئذ سيحزم هؤلاء حقائبهم، ويرحلوا، فيحرزوا أنفسهم وأموالهم، وتنتهي حالة الحرب معهم فيعيشوا في أمن وسلام.

(٢) إن ذلك يجبر كل مغتصب في فلسطين على تخصيص أموال وأوقات وجهود لتوفير الحماية لنفسه وذويه فتقل الموارد المتاحة لاستثمار وتطوير الاقتصاد الصهيوني الداعم للآلة العسكرية الصهيونية الجبارة.

(٣) إن ذلك سوف يزلزل الثقة في «**جيش الدفاع الإسرائيلي**»، و«**الموساد**»، و«**الشين بيت**»، وغيرها من أجهزة الأمن الصهيونية مما يؤدي إلى فك الارتباط الوثيق بين هذه الأجهزة الأمنية، وجماهير الصهاينة. كما أن ثقة الجنود والأمنيين بأنفسهم سوف تتزعزع، وخوفهم وهلعهم سوف يزيد، بإذن الله.

الحقيقة الخامسة عشر: إن المعترفين بالصهاينة الغاصبين ـ سواء كانوا من أبناء فلسطين الخونة، أو من الحكام في بلاد المسلمين، ومنهم حكام العرب خاصة، هم خونة فسقة، وليسوا هم معذورين أو مجتهدين، لما أسلفنا.

نعم: إن المعترفين بالصهاينة الغاصبين خونة فسقة، سواء كانوا من أبناء فلسطين الخونة، أو من الحكام في بلاد المسلمين، ومنهم حكام العرب، عبيد الكفار، الذين يتلقون الأوامر من أسيادهم الغربيين وبخاصة الأمريكان وفي مقدمتهم حكام مصر، الذين نفذوا أمر أسيادهم الأمريكان، فأوجدوا منظمة التحرير الفلسطينية، وفرضوها الممثل الشرعي والوحيد، وذلك من أجل تسليم فلسطين للصهاينة، وحكام السعودية أصحاب مشروع عبد الله بن عبد العزيز الاستسلامي الخبيث، ومن قبله مبادرة فهد المشؤومة، المسؤلون عن استقدام القوات الأجنبية الكافرة لتدمير العراق، ولإذلال من أعز الله، وإعزاز من أذل الله، الذين موَّلوا مؤتمر مدريد وغيره.

ومن المعلوم أن ولاية الفاسق لا تجوز، فلا تنعقد له الولاية ابتداءً. أما إذا كان في الأصل عدلاً ثم أصبح فاسقاً فوجوده في الحكم منكر يجب إزالته بالطريقة الشرعية المعتبرة وهي إستصدار حكم بخلعه من قبل محكمة المظالم التي هي المحكمة المختصة في مثل هذه الأمور.

فإن لم تكن تلك المحكمة موجودة أو كانت موجودة لكنها معطلة فالواجب على الأمة بمجملها، وعلى أهل الشوكة والمنعة خاصة، العمل على خلعه بالقوة، كما هو مفصل في غير هذا الموضع، مثل كتابنا: **«طاعة أولي الأمر: حدودها، وقيودها»!**

فكيف إذا كان هؤلاء الحكام قد بدلوا الشرائع، وحكموا بغير ما أنزل الله، وأظهروا كفراً بواحاً عندنا فيه من الله برهان، وتولوا أعداء الله، وانضووا تحت لوائهم، وقاتلوا المسلمين معهم، وحاربوا الدعوة الإسلامية الواعية المخلصة، ونكلوا بالدعاة إلى الله، وألقوا بهم في غياهب السجون؟؟ ففي حالة إمتناعهم بالقوة تجب مقاتلتهم ـ عند وجود الإستطاعة ـ كأي طائفة ممتنعة بالقوة المسلحة عن تنفيذ الشرع، إن لم يتوبوا ويرجعوا عن الإعتراف وغيره من المخالفات الشرعية الظاهرة.

نعم: يقاتلون قتال المرتد الحربي، فمن قتل منهم في تلك الحالة ـ حالة الإمتناع بالقوة المسلحة ومباشرة القتال ـ يعد قد قتل كافراً. فلا يغسلوا، ولا يكفنوا، ولا يصلى عليهم، ولا يدفنوا في مقابر المسلمين. وهم بامتناعهم بالقوة المسلحة عن تطبيق الشرع قد أصبحوا مرتدين حربيين تسري عليهم أحكام المرتد الحربي كلها، ومن أبرزها:

(١) هدر دمه، واستحقاقه للقتل، لأنه محارب لله ورسوله كما هو في آية المائدة، إذا قدر عليه، ولم يكن تاب قبل القدرة عليه.

(٢) انفساخ نكاحه، وسقوط ولايته على القاصرين من أولاده وذوي قرابته، وسقوط ولايته في النكاح عن من كانت له ولاية نكاح عليهن من النساء من ذوي قرابته.

(٣) إباحة ماله، ووجوب استيفائه، عند القدرة، إلى بيت مال المسلمين، أو أخذه غنيمة من قبل المجاهدين. فلا تجوز للمسلمين وراثته، ولا يرث هو (أو هي) من المسلمين.

(٤) عدم جواز دفنه في مقابر المسلمين، لأن الدفن مع المسلمين كرامة لا يستحقها إلا المسلم، وهو (أو هي) كافر حربي مرتد، وليس بمسلم. وعدم جواز الوقوف على قبره، أو الاستغفار له، بنص الآية الكريمة.

(٥) معاملته بالمعاداة والبغضاء والمقت التي يستحقها كل كافر حربي. ومعلوم أن المسلمة لا تحل لكافر، وأن المرتدة ليست كتابية، فلا تحل لمسلم. ويكفر كل من رضي بحاله، أو استحل مصاهرته، إذا بلغه هذا الحكم، واطلع على

أدلته، وقامت عليه الحجة فيه، ولم يكن معذوراً بإكراه ملجئ.

(٦) لا فرق بين الرجال والنساء في هذا الحكم. فالمرأة المرتدة الحربية، المباشرة للقتال فعلاً، يهدر دمها كالرجل الحربي سواء، ولو كانت محاربتها تقتصر على الغناء وإلقاء الشعر، كما عامل النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قينات قريش المحاربات له فقط بالغناء والشعر، فأهدر دمائهن، وأمر بقتلهن، مع نهيه العام عن قتل النساء، وتشديده في ذلك.

فكيف يزعم بعض المتصدين للفتيا أن هؤلاء الحكام ولاة أمر شرعيون تجب طاعتهم، ونصرتهم، والثقة بهم، واعتبار سياساتهم وتدبيرهم في مصلحة الإسلام والمسلمين؟! ولعلنا نحيل هاهنا إلى كتابنا الموسوم: **«طاعة أولي الأمر: حدودها، وقيودها»**، فليرجع إليه لتحرير هذه المسائل العميقة المتداخلة المتعلقة بحدود الطاعة المشروعة لولاة الأمر والتعريف الصحيح لولي الأمر الشرعي.

وبعد فهذا هو حكم الإسلام في المعترفين بالصهاينة وغيرهم من الغاصبين. وعلى القادرين من أبناء الأمة الإسلامية من أهل العقد والحل، ومن حملة السلاح خاصة، تنفيذ حكم الإسلام فيهم. قال أمام الحرمين الجويني في كتابه (الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد) صفحة ١٣٢ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م مؤسسة الكتب الثقافية ما نصه بالحرف: **(وإذا جار والي الوقت، وظهر ظلمه وغشمه، ولم يرعو عما زجرعن سوء صنيعه بالقول، فلأهل الحل والعقد التواطؤ على درئه، ولو بشهر الأسلحة ونصب الحروب)**.

وعن تساؤل البعض عن البديل، سواء أكان بحسن نية أو سوء نية، نجيب: البديل في القرآن الكريم، وفي قوله تعالى: ﴿ **ولاتهنوا ولاتحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين** ﴾، (آل عمران؛ ١٣٩:٣). وقوله تعالى من نفس السورة: ﴿ **ياأيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون** ﴾، وقوله تعالى: ﴿ **ولاتهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لايرجون** ﴾، (النساء؛ ١٠٤:٤). وقوله تعالى: ﴿ **فلاتهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم**.... ﴾، (محمد؛ ٣٥:٤٧).

فقضية فلسطين إذن هي: قضية أرض إسلامية اغتصبها الكفار بمؤامرة دولية كبرى. وأقاموا فيها كياناً سياسياً للصهاينة المعتدين الحربيين الكفار ليكون خطاً أمامياً لأمريكا والدول الغربية الحربية المستعمرة الأخرى في قلب بلاد المسلمين لتحقيق مصالحهم وحفظها، وليكون هذا الكيان خنجراً في ظهر المسلمين ليحول بين المسلمين وبين تمكنهم من إعادة توحيد البلاد الإسلامية في دولة واحدة، ومن إعادة الإسلام إلى الحكم، حتى يبقى المسلمون ضعافاً، ويبقى الغرب الحربي المعتدي مهيمناً على بلادهم، ومتحكماً فيها، وناهباً لثرواتها، وجاعلاً إياها سوقاً لتصريف بضائعه ومنتجاته، وطريقاً تجارياً وعسكرياً له.

إن فلسطين هي وديعة الإسلام لدى الأمة الإسلامية، فهي مربوطة بعقيدتهم، إليها كان مسرى نبيهم، صلي الله عليه وعلى آله وسلم، وهي قبلتهم الأولى، وهي وديعة الصحابة الكرام لابناء المسلمين، فالمحافظة عليها واجبة، والتفريط بجزء منها أو بها جميعها حرام، وهي ليست ملكاً لأحد، ولايملك إنسان مهما علا شأنه أن يتنازل عن أي جزء منها، أو يتصرف بها إلا وفق الحكم الشرعي، والإسلام نهانا أن نسالم الصهاينة فيها سلام صلح دائم نتنازل بمقتضاه عنها، أو عن أي جزء منها حيث قال الله تعالى: ﴿ **فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم** ﴾، ولأن الصلح الدائم يوقف الجهاد للقضاء على إسرائيل، ويجعل للصهاينة المحاربين المعتدين سلطاناً على المسلمين وعلى أرض الإسلام، ويعترف بالظلم والعدوان واغتصاب الأراضي والممتلكات، أي يعترف ويقر ويحترم نتائج تطبيق شريعة الغاب، وإماتة ونبذ شريعة رب الأرباب.

وهذا النهي الأبدي عن تمكين الكفار من الهيمنة على المسلمين وبلادهم هو الذي يوجب على المسلمين الذين أحتلت أرضهم من قبل عدو كافر حربي أن يقاتلوا ذلك العدو الكافر الحربي حتى يردوه نهائياً عن أرضهم، لا سيما إذا كان الكافر الحربي المعتدي مستولياً على الأرض، مصادراً لملكيتها، مخرجاً لنا من ديارنا، والله سبحانه وتعالى يقول:

﴿ **واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم** ﴾.

والأمة الإسلامية أمة عريقة، وهي أمة تنبت الرجال، أمة التضحية والفداء والشهادة، أمة الهداية والنور، وإنها وإن لحقتها غفوات في بعض الأحيان، كأيام الصليبيين والتتار، إلا أنها سريعاً ما تصحوا وتعود إلى مصدر عزها وقوتها، أي إلى إسلامها، وهي أمة مجاهدة وتعلم أن قتال الصهاينة المعتدين ومجاهدتهم، والقضاء على دولتهم إسرائيل هو واجب يحتمه الإسلام عليها.

وهي فوق ذلك تمتلك إمكانات هائلة من الأموال والثروات الطبيعية والقوى البشرية بل والقدرة العسكرية التي تكفي ـ لو وجهت إلى وجه العدو الصهيوني ـ في القضاء عليه وإعادة الحق إلى نصابه، ووضع الأمة في أول الطريق الصحيح نحو الرفعة والنهضة، ورفع الدولة الإسلامية إلى مكانتها اللائقة بها بين الأمم، ألا وهي مكانة الدولة الأولى في الموقف الدولي الذي كانت تقتعده لما يقارب الألف عام.

والصهاينة المعتدون قوم جبناء، وليسوا بأهل حرب، لا يقاتلون إلا: ﴿ **في قرى محصنة أو من وراء جدر** ﴾، قد ضربت عليهم الذلة والمسكنة، وقد ألقى جبار السماوات والأرضين في قلوبهم الرعب: ﴿ **بما أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً** ﴾، فترى الجندي الصهيوني المدجج حتى أسنانه بالسلاح الناري، المتدرع بالحديد والجدر، يفر مذعوراً من طفل صغير يرجمه بالحجارة، أو من امرأة تلوِّح في وجهه بعصا من خشب، كما هو في الواقع المشاهد يومياً، والقضاء عليهم ليس صعباً على المسلمين، وقد تأذن الله أن يسلط عليهم من يسومهم سوء العذاب إلى يوم القيامة لكفرهم وعصيانهم وإفسادهم في الأرض حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿ **إذ تأذن ربك ليبعثن عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب** ﴾، وضرب عليهم الذلة والمسكنة وغضب عليهم حيث قال: ﴿ **ضربت عليهم الذلة أين ما ثقفوا، إلا بحبل من الله وحبل من الناس، وباؤا بغضب من الله، وضربت عليهم المسكنة** ﴾ ومايشاهد من حالهم اليوم، من قيام دولة لهم. ومن علوهم وصلفهم، وشدة إفسادهم إنما كان بحبل من أمريكا والدول الغربية المستعمرة الكافرة، ولكن هذا الحبل سينقطع بإذن الله، وسيكون قطعه وتدمير الدولة الصهيونية، ذلك الكيان السرطاني الخبيث، بيد المسلمين، وعلى يد الأمة الإسلامية، قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبىء اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر أو الشجر: يامسلم، ياعبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود**» رواه البخاري ومسلم.

إن قتال هؤلاء الصهاينة المعتدين الجبناء، ومجاهدتهم، والقضاء على دولتهم إسرائيل، السرطان الصهيوني العنصري الخبيث في فلسطين، هو واجب يحتمه الإسلام على الأمة الإسلامية فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ **ياأيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة واعلموا أن الله مع المتقين** ﴾.

والقضاء على إسرائيل واجب عيني على أهل فلسطين وسوريا والأردن ومصر ولبنان لأنها قد احتلت أرضهم، فإن لم تحصل الكفاية بهم انتقل الوجوب معهم على من يلونهم حتي تحصل الكفاية. فإن لم تحصل الكفاية على إسرائيل إلا بجميع المسلمين أصبح قتال إسرائيل واجباً عينيا على جميع المسلمين حتى يقضوا على إسرائيل، ويطردوا الصهاينة من أرض فلسطين.

فلا علاج لهذا الورم السرطاني المميت، الذي يسمى إسرائيل، إلا بالجهاد، والجهاد فقط، وما يتردد من طروحات الأرض مقابل السلام يحرمها الإسلام فلا يجوز التنازل عن شبر من أرض المسلمين في فلسطين أو غيرها.

لذلك كان الموقف الذي يجب اتخاذه حيال قضية فلسطين هو الموقف الذي يوجبه الإسلام، ويفرضه الحكم الشرعي وهو وجوب استنقاذ فلسطين وكل أرض احتلها الصهاينة المعتدين الغاصبين، وهدم الكيان الصهيوني الخبيث الملعون، واستئصاله من جذوره بالجهاد الشرعي، يعلنه المسلمون المحيطون بفلسطين، فإن لم تحصل الكفاية بهم وجب مشاركة من يلونهم من المسلمين، فإن لم تتحقق الكفاية إلا بجميع المسلمين وجب على جميع المسلمين المشاركة في هذا الجهاد، ومقاتلة الصهاينة المعتدين حتى يتم استنقاذ فلسطين، وهدم الكيان الصهيوني، واستئصاله من جذوره، وإزالته من

الوجود بالكلية.

هذا هو حكم الله في قضية فلسطين، ولا حكم غيره، وهو الحكم الذي يجب أن يتبناه جميع المسلمين، وأن يقوموا بتنفيذه، ولا يجوز لهم أن يتبنوا غيره، أو ينفذوا سواه. ولهذا فإنه يجب عليهم إلغاء جميع القرارات التي اتخذها حكامهم الخونة في مؤتمراتهم التآمرية، القاضية بالغاء الخيار العسكري، وبالغاء مقاتلة الصهاينة، والقاضية بالإعتراف بدولة الصهاينة. والتنازل لها عن معظم فلسطين والقاضية بالدخول مع الصهاينة في مفاوضات لعقد الصلح معهم.

لذلك فإن المفاوضات الجارية بين الوفود العربية وبين الصهاينة وأمريكا لإنهاء القضية الفلسطينية وللصلح مع الصهاينة هي مفاوضات غير شرعية، وهي انحراف عن دين الله، وتثبيت لدولة الصهاينة، وقبول بالتنازل لهم عن الكثرة الكاثرة من فلسطين، وهذا كله خيانة لله ولرسوله ولدينه وللمسلمين، وكذلك ما يخطط له في المستقبل القريب أسواء سموه «**المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط**»، أو «**مدريد الثانية**»، أو غير ذلك.

إن الوفود العربية التي تفاوض الصهاينة والأمريكان تمثل أنظمة وحكومات لم ينتخبها المسلمون بل وصلت إلى السلطة بعد أن صادرت حقوق الأمة وأغتصبت حقها في السلطان: فهي أنظمة ظالمة معتدية مغتصبة للسطلة يتصف القائمون عليها بأبشع أصناف الظلم والفسق، ويشتهرون بالعهر والدنس والفاحشة، وهي فوق ذلك، وقبل ذلك، تحكم بغير ما أنزل الله، وتنهب بيت مال المسلمين، وتمكن الكفار من رقابهم، فهي أنظمة كافرة مغتصبة للسلطة لم يفوضها المسلمون بالتفاوض مع الصهاينة والأمريكان ولا مع غيرهم، ولم يخولوها حق الصلح مع الصهاينة، ولا حق التنازل للصهاينة عن أي شبر من فلسطين، لم يخولوها ذلك لا بالبيعة الشرعية ولا حتى بالإنتخاب على الطريقة الديمقراطية.

هذا مع أن المسلمين جميعاً حكاماً ومحكومين، من أهل فلسطين أو غيرها، لا يملكون حق التنازل عن أي شبر من فلسطين أو غيرها من الأراضي الإسلامية لأية دولة كافرة، لذلك فإن مفاوضات هذه الوفود العربية مع الصهاينة والأمريكان هي مفاوضات غير شرعية، وأن أي إتفاق، أو أي صلح تعقده مع الصهاينة يكون غير شرعي، ولا يلزم به المسلمون، إن أي تنازل عن أي أرض من فلسطين يعتبر تنازلاً باطلاً، ولا قيمة له في نظر الإسلام، ولا يلزم المسلمون بالوفاء به.

لهذا فإنه يجب على المسلمين رفض هذه المفاوضات، وعدم السكوت عليها، وعليهم أن يستفيقوا من غفلتهم فيدركوا أنها في مصلحة الصهاينة الغاصبين ضد المسلمين، وأنها خطر مميت، ودمارمحقق عليهم، وأنها مخالفة للحكم الشرعي سواء أكان الاتفاق والصلح على إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، أو حكم كانتونات، أو حكم يربط الأردن ربطاً فدرالياً أو كونفدرالياً تبقى للصهاينة سيادة على الأرض المحتلة، أو يربط مع الأردن ودولة الصهاينة باتحاد كونفدرالي، أو يكون على شكل دويلة في رقعة صغيرة من فلسطين فكل هذا لا قيمة له، ويحرم القبول به لمخالفته للحكم الشرعي، ولكونه ضرراً كبيراً، وخطراً عظيماً.

ولن تحل به قضية فلسطين، مهما أرادت أمريكا وبريطانيا، وغيرهما من دول الكفر، وحاولت، وستبقى هذه القضية قائمة دون حل حتى يقضى على الكيان الصهيوني قضاء تاماً، كما قضى على الكيانات الصليبية أيام الحروب الصليبية قضاء تاماً عفى على كل أثر لهم في بلاد المسلمين. ونحن واثقون أن الكيان الصهيوني السرطاني سيقضى عليه قضاء كلياً، وأن الصهاينة سيغلَبون ويقتلون في فلسطين للأدلة اليقينية القطعية الواردة في كتاب الله وسنة رسوله، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله.

مادام هذا هو واقع القضية الفلسطينية، وواقع الحكم الشرعي فيها، والموقف الذي يجب أن يتخذ حيالها، لذلك فإن المفاوضات من حيث هي لا قيمة لها عندنا ونعتبرها غير شرعية، ونعتبر كل ما ينتج عنها من اتفاقات لا قيمة له، وغير شرعي أياً كانت هذه الاتفاقات.

لذلك لا نبالي بهذة المفاوضات سواء أكانت طريق التفاوض والحلول السلمية سالكة أو مسدودة، وقد وصلت مفاوضاتهم الخاسرة إلى طريق مسدود، بل سقطت كلية، وانتهى أمرها، وفرغ منها، بفضل من الله، و**بـ«بركة»** شارون، مجرم الحرب، السفاح الدموي، البليد الأحمق: ﴿**والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون**﴾

يجب أن لا ننسى: كلمة اللورد اللنبي حينما دخل القدس سنة ١٩١٧ قال (الآن فقط انتهت حلقة الحروب الصليبية)

وعندما عاد إلى بريطانيا كانت تنعته الصحف في افتتاحياتها (العائد من الحروب الصليبية) كما يجب أن لا ننسى قولة موشى دايان عندما دخل القدس الشرقية سنة ٦٧ قال: (الآن انتقمنا لخيبر).

ويجب أن لا ننسى قولة ياسر عرفات حينما ألقى كلمة في الجمعية العمومية قال: (إنه ليعز علي الدمُ اليهودي كما يعز عليّ الدمُ العربي)، وقد كذب: فالدم العربي لا قيمة له عند ياسر عرفات السافل، وطغمته «**العرفاتية**» المتسلطة، المسماة زوراً وبهتاناً: (السلطة الفلسطينية).

ويجب كذلك أن لا ننسى: كلمة «**الشيخ**» عبد الحميد السائح عندما كان رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني قال: (نحن واليهود أبناء إبراهيم يجب أن نعيش في فلسطين معاً بسلام)،

ويجب أن لا ننسى: كلمة حسين ملك الأردن السابق عند توقيع اتفاق وادي عربة قال: (لقد حققت حلم جدي منذ عشرات السنين)، واعترافه علناً وعلى رؤوس الأشهاد في محطة (CNN)، مفتخراً بخيانته مباهياً، قبيل انتقاله إلى لعنة الله، بأنه كان قد حذَّر الصهاينة من هجوم عربي وشيك قبيل، وذلك قبيل معارك رمضان عام ١٩٧٤م، ولكن الصهاينة المتغطرسين الأغبياء لم يسمعوا نصحه، وهو لهم الناصح الأمين!

ويجب أن لا ننسى: كلمة طاغوت الجزيرة العربية الأسبق عبد العزيز بن سعود حينما وقع وختم قائلاً: (إنني أوافق على إعطاء فلسطين لليهود المساكين).

علينا أن نكون واعين فطنين: فيجب أن نتوقع أن تقف الأنظمة العميلة الحاكمة في بلاد المسلمين، ودول الطوق خاصة، في وجه أي محاولة للجهاد، وستقوم هي، نيابة عن إسرائيل، بقتل المجاهدين المتجهين إلى فلسطين، وطعنهم من الخلف في ظهورهم، كما فعلت وما زالت تفعل، وخصوصا العرش الأردني المسوخ الذي أسسته بريطانيا أصلاً لحماية الكيان الصهيوني الخبيث، وليكون منطقة عزل لحمايته من بقية العرب والمسلمين، هذا العرش الملعون كان له نصيب الأسد في قتل المجاهدين الفدائيين العابرين من الأردن إلى المحتل من أراضي فلسطين.

ولا يجوز: أن يبقى لدينا أي أمل في أي نظام من الأنظمة القائمة في أي بلد من بلدان العالم الإسلامي ليقوم باسترجاع فلسطين. فهل بقي من ثقة في المنظمة أو السلطة «**العرفاتية**» أن تتولى أمر فلسطين؟ وهل هناك من أحد منهم يمتلك، في الحقيقة، إصدار القرار السياسي فيما يتعلق بقضية فلسطين؟ وهل هناك من يمتلك تنفيذ ذلك القرار؟ إن الأحداث والتجارب والوثائق والمؤتمرات كلها في مجموعها تعطينا الجواب الأكيد القاطع بأن لا أحد.

لقد أدركت جموع المسلمين أن الأمل قد انتهى في هؤلاء العجزة السفلة، اللئام الفجرة، وأنه لم يبق أي أمل في أي نظام من الأنظمة القائمة يعول عليه في استرجاع فلسطين، كيف لا وهم يصرحون في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم أن فلسطين قضية لا يفيد فيها السلاح ولا لزوم له، لأننا الآن كما يقولون نسير في طريق السلام، ومع القرارات الدولية والشرعية الدولية. كما أنهم يوجهون اللوم لدولة الصهاينة لأنها تضع العراقيل في وجه مسيرة السلام، هل بعد هذا من سقوط أو تخاذل؟

إنهم تنصلوا من قضية فلسطين ورفعوا أيديهم عنها في مؤتمر الرباط، وجعلوها من اختصاص الفلسطينيين وحدهم، تنصلاً وهروباً، أليس هذا من العار؟ إنهم أعلنوا في مؤتمر دكار إلغاء فريضة الجهاد، أليس في هذا إثم مبين، وعار وذل مهين؟

وعلينا أن ندرك: أن الواقع المؤلم المرير الذي نعيشه اليوم هو أن الصهاينة المعتدين قد استكملوا تحويل عصاباتهم الإرهابية القاتلة (الهاجناه، وشتيرن، وتسنمائي لؤمي، والأرغون) إلى دولة بكل معاني الدولة، وبكل مقومات الدولة: دولة تملك القوى البرية والجوية والسلاح المتطور، ويتم تحريك هذا بقيادة تملك القرار السياسي، وتملك المقدرة على تنفيذ القرار السياسي.

هذا الواقع يفرض أن يكون هناك في الطرف المقابل دولة تملك القوة والسلاح وتملك إصدار القرار السياسي وتنفيذ هذا القرار. وبما أن الأنظمة القائمة الآن لا تملك شيئاً من هذا، فإن الحكم الشرعي والفرض الذي فرضه الله على المسلمين جميعاً هو إيجاد الدولة الإسلامية التي تملك إصدار القرار وتنفيذ القرار.

فإنه وإن كان الجهاد هو الطريق الشرعي والسياسي الذي فرضه الله لاسترجاع فلسطين والقضاء على كيان الصهاينة، ولحماية الأسر التي تشردت، والعمل على إعادتها إلى ديارها، والثأر لهؤلاء الذين سقطوا شهداء في ساحات

المعارك يواجهون الدبابات والصواريخ بصدورهم العارية وحجارتهم، إلا أن الجهاد ضد الكيانات والدول، من حجم وخطورة الكيان الصهيوني السرطاني الخبيث، لا يمكن أن تقوم به إلا الدول، التي هي بحق دول، وتمتلك مقومات الدول. لذلك كانت إقامة الدولة الرسلامية المقتدرة فرض لا هوادة فيه من هذا الاعتبار أيضاً: «**وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب**».

يجب أن لا ننسى: تسلم عمر بن الخطاب مفاتيح القدس والجيوش محيطة بها، واسترجعها صلاح الدين بجيوش جرارة من مصر والشام. و(إسرائيل) تحتاج إزالتها من الوجود إلى جيوش زاحفة، ودبابات هادرة، وطائرات تسد عليها الأفق، وصواريخ تنقض كالأجل المحتوم، تأتيها عن شمالها وعن جنوبها: يمنة وميسرة وتأتيها عن شرقيها وجنوبها.

فلا تسترجع فلسطين الآن إلا بجيوش جرارة يقودها خليفة المسلمين وإمامهم، ويطبق على الصهاينة ما طبقه رسول الله على بني قينقاع وعلى بني النضير وعلى بني قريظة، فالحكم الذي لا بد من تنفيذه فيهم قريباً إن شاء الله قد خطه لنا رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله.

عندئذ لا نترك للبحر أن يبتلعها، وإنما ينفذ فيهم قول رسول الله ((فيقتلهم المسلمون) في الحديث الذي يقول: «لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ فَيَقْتُلُهُمْ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى يَخْتَبِئَ الْيَهُودِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ وَالشَّجَرِ فَيَقُولُ الْحَجَرُ أَوِ الشَّجَرُ يَا مُسْلِمُ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَهُودِيٌّ خَلْفِي فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ إِلاَّ الْغَرْقَدَ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرِ الْيَهُودِ» (رواه مسلم).

نعم: هكذا تعود فلسطين، بزحف الجيوش الجرارة عبر الحدود: فـ﴿ **لمثل هذا فليعمل العاملون** ﴾.

ولكن هل يبقى جمهور المسلمين غير فعَّالين حتى تنشأ الدولة الإسلامية المنشودة، وهل ينتظر الأبطال المجاهدون من الرجال والنساء فتح الحدود لهم للقيام بفريضة الجهاد؟! كلا!

كلا ثم كلا: على طلاب الشهادة الاستمرار في عملياتهم العسكرية والاستشهادية، وعليهم تطوير الخطط والتكتيكات الازمة للتسلل من دول الطوق، مع الحذر الشديد من «**حرس الحدود**» للأنظمة العميلة، ذوي التاريخ الأسود في قتل المجاهدين وطعنهم في ظهورهم، وبالأخص النظامي الأردني الملعون. ونطمئن الإخوة المجاهدين بأن كل من حاول منعهم من القيام بهذه الفريضة العظيمة بالقوة المسلحة إنما هو طائفة ممتنعة بالقوة تريد المنع من القيام بفريضة شرعية مقطوع بمشروعية القيام بها، فهي من ثم طائفة مرتدة حربية ممتنعة بالقوة، تقاتل قتال أعداء الله من المرتدين الحربيين الكفرة، ويقتل كل من قاتل معها، أو كان من جندها، أو انضوى تحت لوائها. نعم: يقاتلون ويقتلون جميعاً على ظاهر عملهم، بغض النظر عن كون بعضهم ربما كان معذوراً بجهل أو تأويل أو إكراه أو غيره من موانع تكفير الشخص المعين. يقاتلون جميعاً ويقتلون، ثم يبعثون يوم القيامة على نياتهم، والله أعلم بهم وبأعذارهم.

إن أقل ما يجب عليكم أن تعتبروا هؤلاء الحكام بمثابة المعدوم شرعاً، فلا تبالوا بهم، ولا تحترموا أوامرهم. إنه من المؤسف حقاً أن يقوم المجاهدون في جنين مؤخراً بإحالة طلب الجيش الإسرائيلي وقف إطلاق النار إلى ياسر عرفات، الذي كان يقتلهم ويعتقلهم البارحة، مما يزيد في تلميعه، ويؤكد شرعيته، وذلك بدعوى المحافظة على الوحدة الوطنية، وتقدير رموزها. سبحان الله: متى كان العميل السافل ياسر عرفات رمزاً لفلسطين أو لوحدة أهلها، أفلا تعقلون، وإن كتنم نائمون، أفلا تستيقظون؟!

وعلى الجماعات الإسلامية السياسية أن تتقي الله في أمتها ونفسها وأن تفك الارتباط فوراً مع هذه الأنظمة المخذولة العميلة، وتجهر وتصرح بعدم شرعيتها، وأن لا تتخاذل عن مواجهتها بدعوى الحكمة المكذوبة، وحقن الدماء المعصومة. ونحن نصرح ها هنا، ولا نلمح كما كنا نفعل في السابق من الأزمنة، أننا نقصد في المقام الأول «**الإخوان المسلمين**» في العالم العربي، و«**الجماعة الإسلامية**» في باكستان وشبه القارة الهندية، والعديد من الفصائل «**السلفية**». نقول لهؤلاء جميعاً إن مواقفكم المداهنة المتخاذلة مسخت جماعاتكم إلى أعمدة للأنظمة الطاغوتية، وانحطت بأعمالكم إلى مجرد أعمال خيرية «**تخديرية**» تؤكد مقولة اليساريين أن الدين «**أفيون الشعوب**». إن الحكام يستخدمونكم دروعاً لأنظمتهم الشيطانية النتنة، فإذا فرغوا منكم أو من بعضكم، ألقوا بكم في المزابل والمراحيض: ألا تستيقظون؟! ألا تستحون؟!

أليس من التضليل والإساءة إلى الأمة جميعها أن تدعوا – معشر «**الإخوان المسلمين**» في الأردن – الناس إلى التظاهر، ثم تقومون بإلغاء المظاهرة قبيل قيامها بساعات فقط، كما فعلتم في الأردن في الماضي القريب، بدعوى

الخوف من سفك الدماء؟! سبحان الله: ألم يكن احتمال سفك الدماء وارداً عندما دعوتم لها قبل ذلك بأيام قليلة؟! نحن نعلم أن الواقع، وطبيعة النظام الأردني لم تتغير في تلك الأيام المعدودة، فهل تغير نظام الكون خلال أيام قليلة؟! أم تغيرت الأحكام الشرعية في بحر بضعة أيام؟! أم أنكم حمقى تدعون، بدون تفكير وتدبر، إلى أمر يؤدي إلى سفك الدماء، ثم تستفيقوا من غفلتكم متأخرين؟! أم لعل بعض الألسنة الخبيثة صدقت عندما زعمت أنكم «**عملاء**» للنظام الأردني، وأنكم إنما دعوتم للمظاهرة عالمين بأنها ستلغى في حينه وذلك إفشالاً لمظاهرات أخرى من جهات أخرى كانت تحت الإعداد، وذلك خدمة لأسيادكم في النظام الأردني؟! إن صحت الأخيرة فهي والله قاصمة الظهر: إنها الخيانة العظمى لله ورسوله وللمؤمنين، والردة الصريحة، المؤدية إلى اللعنة الأبدية والنار السرمدية! نريد منكم برقية عاجلة توضح هذا بما لا لبس فيه: ألا هل بلغت؟! أللهم فاشهد!

أما جماهير المسلمين فإن لها قدرات هائلة، وإمكانيات لا تصدق، وهي مع هذا غافلة بعض الغفلة عنها، لذلك نستنهض همم المسلمين في كافة أرجاء الدنيا إلى نصرة إخوانهم المستضعفين المعذبين ليس فقط في فلسطين، بل كذلك في أفغانستان وكشمير والشيشان والعراق والفيلبين، بكل أنواع النصرة بالنفس والمال واليد واللسان. وأقل ذلك ما هو ميسور حتى للمرضى والمعوقين، بل وللفقراء والمفلسين:

(١) الدعم المعنوي والأدبي للمجاهدين المخلصين بالثناء عليهم، والدفاع عن أعراضهم، وجعلهم حديث المجالس، وترديد الأناشيد في مدحهم وذكر مناقبهم، وتلقين الصغار ذلك كله حتى لا ينسى، ويبقى حياً تتوارثه الأجيال، ومواصلة الدعاء لهم، لا سيما في القنوت وصلاة الليل.

(٢) مقاطعة أمريكا ومحاربتها اقتصادياً بطريقة فعالة صارمة، وهي في نفس الوقت «**عقلانية**» متوازنة، ومن ذلك:

(أ) الامتناع البات عن شراء المنتوجات الأمريكية، وهي كل ما كتب عليه: (صنع في الولايات المتحدة الأمريكية)، أو كتب عليه: (منتوج الولايات المتحدة الأمريكية)، بالنسبة للفواكه والخضروات والمنتوجات الزراعية، بدون استثناء، إلا ما تبيحه الضرورة الشرعية المعتبرة كالأدوية المحتكرة التي لا تنتج إلا في أمريكا فقط ولا ينتجه غيرها، ونحو ذلك، مع الاهتمام البالغ على وجه الخصوص بمقاطعة ما يسمَّى بالبضائع «**الثمينة**» كالسيارات والمعدات الثقيلة ونحوها.

ونحن، بهذه المناسبة، ننصح مستوردي هذه البضائع، ووكلاء الشركات الأمريكية، خصوصاً وكلاء السيارات الأمريكية، بسرعة تصفية هذه الوكالات والتخلص منها، وأن يكونوا مع أمتهم، لا مع عدوها، وأكثرهم فد كسب فيما مضى المال الكثير، فحسبهم ذلك وكفى، فليشكروا الله على ما سبق من نعمه بالمشاركة في هذا الجهاد السهل الميسور، الذي لا سلاح فيه ولا شوكة، وليحولوا أموالهم إلى الاستثمار الصناعي والزراعي، وكل ما يلزم لتحقيق الأمن الغذائي للأمة ولإحداث ثورة صناعية فيها، وإلا فليبشروا بلعنة الله وغضبه، وليبشروا بالخسائر والضرر وزوال النعمة قريباً، بإذن الله.

(ب) الامتناع البات عن شراء واستهلاك الكوكا كولا والبيبسي كولا وغيرها من «**الماركات**» الأمريكية المعروفة المشهورة، لأنها إنما تصنع من مادة أمريكية، وبترخيص خاص من شركات أمريكية، وإن تمت تعبئتها محلياً؛ وكذلك ما هو من جنسها، لا سيما ما كان مشهوراً بإسمه بحيث يعد رمزاً أو علماً أمريكياً؛ وكذلك كل ما كتب عليه، أو علمنا بدليل قاطع صنع من مادة أو مواد أو أجزاء ومكونات أمريكية، وبأذون أمريكية، حتى ولو كانت تعبئته تعبئة محلية، أو تجميعه تجميعاً محلياً؛

والواجب على الناشطين الإسلاميين أن يبدؤوا فورا بإعداد قوائم لمثل هذه البضائع حتى يتم توزيعها على أوسع نطاق، مع مراعاة الدقة التامة، والتأكد من المعطيات بالأدلة القاطعة، وتأصيل ذلك بمراجعه وأسانيده مكتوباً، والابتداء بالأشهر والأهم والأغلى من البضائع والخدمات. وقد وجدت بالفعل الكثير من المواقع الإلكترونية التي تحتوي قوائم بأسماء البضائع والمؤسسات الأمريكية والإسرائيلة، منها على سبيل المثال، لا الحصر:

http://www.inminds.com http://www.BoycottUSA.org http://www.BoycottIsrael.org
http://www.ummah.org.uk http://www.aqsa.org.uk/flyers/boycott.html
http://www.aqsa.org.uk/flyers/boycott1.html
http://www.ummah.org.uk/worldaffairs/printcafeature.php?cafid=58
http://basic1.easily.co.uk/03B051/04C007/cmp_BIG.html

هذه المقاطعة ليست قصراً على أفراد المسلمين، بل هي على المسلمين من أصحاب المحال التجارية والمؤسسات آكد وأولى. ونحن ننصح ملاك مصانع التعبئة والتجميع أن لا يخذلوا أمتهم بالتمادي في دعم العدو بتعليب وتجميع منتجاته، بل أن يبحثوا فوراً عن البدائل، وهي بحمد الله كثيرة موفورة: في شرق وجنوب شرق آسيا، وجنوب أفريقيا، ودول شرق أوروبا، وبعض دول غرب أوروبا لا سيما المحايدة منها كالسويد وسويسرا، وإلا خسروا أموالهم بعد خسارة دينهم، والوقوع في غضب ربهم!

(ج) مقاطعة الشركات والموسسات والمتاجر والمطاعم الأمريكية مثل: ماكدونالد، دجاج كنتاكي، هارديز، أسواق سيفواي، ونحوها، وذلك بغض النظر عن منشأ ما تقدمه من أطعمة أو تبيعه من بضائع أو تقدمه من خدمات، وذلك بغض النظر عن تابعية أو جنسية أو هوية أو دين مالك أو مدير ذلك الفرع المحلي. فالمقاطعة إنما هي لها بذاتها بوصف تحمل اسم أو تابعية العدو أي «**التابعية الأمريكية**»، ولأنها من رموز العدو وشعاراته المعروفة. وتعد الشركة الأم أمريكية إذا كان أكثر رأسمالها أمريكيا، أو كان تسجيلها الرئيسي في أسواق المال والبورصات الأمريكية. ونحن مطمئنون إلى نصر الله، وأن هذه المؤسسات سوف تغلق أبوابها قريباً ثم ترحل من بلاد المسلمين، بإذن الله، فعلى «**العقلاء**» من العاملين فيها سرعة البحث عن وظائف بديلة، قبل فوات الأوان!

(د) عدم التوجه إلى أمريكا للسياحة أو النزهة مطلقاً، أو للدراسة، أو العلاج، إلا لضرورة ملجئة، أو زيارة ذوي القربى لموجب شرعي لا مفر منه، أو لعمل من أعمال الدعوة والجهاد لا بد من التوجه هناك لأدائه.

(هـ) عدم فتح أي حساب مصرفي في البنوك الأمريكية وفروعها، وإغلاق وتصفية الحسابات الموجودة الآن. ولا يستثنى من ذلك إلا ما تقتضيه الضرورة القصوى لمن كان مقيماً هناك لعلاج، أو ما شابه. وحتى في حالة الضرورة الملجئة يجب الاكتفاء بإيداع مبالغ محدودة تفي بالغرض الضروري، مع ابقاء كل ما سوى ذلك في مصارف غير أمريكية. وبهذه المناسبة فإننا نحذر الجميع أن أمريكا ستقوم لا محالة بتجميد أرصدتهم، ومصادرتها ونهبها، إن عاجلاً أو آجلاً، بحجة «**محاربة الإرهاب**»، أو غيرها من الدجل والهراء. فهل يرضى عاقل، مسلماً أو غير مسلم، لأمواله بالضياع. وهل تطيب نفس شريف أن يمكن عصابة مجرم الحرب، الإرهابي القاتل جورج بوش، وطغمته الحاكمة في واشنطن، وصديقه شارون «**رجل السلام**» على حد تعبير بوش، من أمواله لتمويل مزيد من جرائمهم، وإرهابهم، وقنابلهم؟!

(٣) مقاطعة إسرائيل، ذلك الكيان السرطاني الخبيث في فلسطين، مثل مقاطعة أمريكا، بتطبيق ما اقترحناه أعلاه، بل ما هو أشد وأغلظ: فلا حاجة مثلاً إلى الذهاب إلى إسرائيل لدراسة أو علاج مطلقاً، ولا إلى فتح حسابات في مصارفهم الملعونة، والحمد لله. فالواجب أن يتجنب ذلك الكيان الصهيوني الملعون البغيض على كل حال كما تتجنب النجاسات، وأن ينبذ كما تنبذ الشياطين.

(٤) التحدث عن هذه الحملة لكل أحد ودعوته لتبنيها، والالتزام بمقتضاها، وإعلامه بموجباتها وملابساتها، ومتابعة ذلك بصفة مستمرة، والتواصي به، وجعله حديث المجالس، وإذاعة انجازاتها وإحصائياتها ونشره في كل وسيلة متاحة.

(٥) تنبيه المخالفين للمقاطعة بلطف أولاً، ثم ملاحقتهم بالألقاب الساخرة مثل: (محب أمريكا)، و(صديق إسرائيل)، و(عشيق مونيكا لوينسكي)، ونحوها، ولا بأس بكتابة ذلك على سياراتهم، وجدران بيوتهم ونحوه، فإن لم يرتدعوا فالتوبيخ والتبكيت والشجب، ثم التشهير في المجالس، ثم المقاطعة، والوصم بالنفاق والخيانة، واللعن على رؤوس الأشهاد.

هذه النصرة التي ذكرنا آنفاً في غاية السهولة، وهي مقدورة لكل أحد، لأن أكثر فعالياتها إنما هو مجرد مواقف سلبية، وامتناع عن أفعال معينة، لا غير، ولا تكلف إلا الوعي المرهف، وحضور الذهن والبال، وترك البلادة والتخلص من الشعور بعدم المسؤولية، والخروج من حالة الغفلة وعدم المبالاة، ونتائجها مع ذلك عظيمة هائلة، لا يقدر مداها الحقيقي الآن إلا الله تبارك وتعالى، لا سيما وأن التقارير الأولية تشير إلى انخفاض حجم التداول في بعض البضائع والخدمات الأمريكية بنسبة تربو على ٥٠٪ في عدد من الأقطار الإسلامية، وبلاد الخليج العربي خاصة، بناءً علي فعاليات فردية

متفرقة غير منسقة. فكيف ستكون مكاسب الأمة من مثل هذه الحملة المنظمة المركزة الصارمة؟! سترى الأمة عجباً من ذلك، وما لم يكن بحسبانها، عند تحققه، بإذن الله، والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وإننا لعلى ثقة تامة بتحقق وعد الله ورسوله لأمة الإسلام، حين يكرم الله عباده الواعين المخلصين بإستخلافهم في الأرض، يحكمون شرع الله، ويرفعون راية الجهاد في سبيل الله، ويسارعون إلى قتال الصهاينة لكسر شوكتهم واستئصال شأفتهم والقضاء على دولة إسرائيل وإجتثاثها من جذوره: ﴿ **ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز** ﴾.

وفي الختام: نسأل الله تبارك وتعالى أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا إتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعته ويذل فيه أهل معصيته ويؤمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر ويحكم فيه بالعدل، ويصدع فيه بالحق، وتعلو فيه راية الجهاد خفاقة، لتستعيد الأمة عزتها وكرامتها، وترفع راية الإسلام من جديد فوق كل أرض إسلامية سليبة، ابتداءً بفلسطين إلى الأندلس وغيرها من بلاد المسلمين الضائعة بسبب خيانات الحكام، وتخاذل المسلمين.

كما نسأله تعالى السداد في القول والصواب في العمل والتوفيق لما يحبه ويرضاه في الحياة وحسن الختام عند الممات ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما نسأله تعالى أن يولي علينا خيارنا ويصرف عنا شرارنا، وأن يعجل فرج أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم في مشارق الأرض ومغاربها بإقامة خلافة نبيه الراشدة التي تحكم الشرع وتنصر الدين وتعز الإسلام وأهله وتحمل الدعوة الإسلامية ـ دعوة الحق والخير ـ إلى العالم أجمعين: إله الحق آمين، إله الحق آمين. إله الحق آمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ملحق (١)
حقيقة صلح الحديبية

معاهدة الحديبية أشهر من أن تعاد قصتها، ولكن ذكرى ودرس لما حوت من عبر وبعد نظر من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم. ففي شهر ذي القعدة وقع رسول الله، صلي الله عليه وعلى آله وسلم، صلح الحديبية بينه وبين قريش. وقد اصطلح الفريقان على وضع الحرب عن الناس عشر سنين، يأمن فيهن الناس، ويكف بعضهم عن بعض.

أراد الرسول صلى الله عليه وسلم، أن يفصل ما بين اليهود وقريش بعمل سياسي عظيم، وأن ينتزع اعترافاً صريحاً من قريش بدولته الفتية، في الوقت الذي تعتبر فيه مكة أكبر وأقوى كيان سياسي في الجزيرة العربية كلها، وكان له ما أرد.

دعا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، المسلمين إلى أداء العمرة فخرج معه من المسلمين ألف وخمسمئة وساق معه الهدى، وأحرم بالعمرة ليعلم الناس أنه خرج زائراً للبيت الحرام، معظماً له، حتى إذا وصل إلى الحديبية علم أن قريش فزعت لمقدمه، وأنهم يستعدون لملاقاته ومحاربته.

أرسل رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عثمان بن عفان رضى الله عنه إلى قريش لما له من مكانة فيها ليخبرهم أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إنما جاء معتمراً معظماً للبيت الحرام، ولما تأخر عثمان ظن المسلمون أن عثمان قد قتل فدعا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله، إلي بيعة الرضوان وفيها نزل قوله تعالي: ﴿ **لقد رضي الله عن المؤمنين إذيبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً** ﴾

وبدأت المفاوضات، وأرسلت قريش رسلها بالمفاوضة فما يأتي منهم أحد إلا أقتنع بوجهة نظر رسول الله، وأخيراً أرسلت قريش سهيلاً بن عمرو، فلما رأه رسول الله مقبلاً قال: أراد القوم الصلح حين بعثوا هذا الرجل. وانتهت المفاوضات بكتابة ما اتفقا عليه، فدعا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، علياً بن أبي طالب وقال له أكتب: «بسم الله الرحمن الرحيم» ، فقال سهيل بن عمرو: «أما الرحمن فإنا لا ندري ما هو. أكتب باسمك اللهم» فوافق رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم قال رسول الله: «**أكتب هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو**»، فقال سهيل: (والله لوكنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت، ولا قاتلناك، أكتب :محمد بن عبد الله)، فوافق رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والجدير بالذكر أن المفاوضات تمت علانية بحضور كبار الصحابة ومشاركتهم في الحوار كما كان بقية المسلمين مطلعين عليها أولاً بأول. أي أنها لم تتم وراء أبواب مغلقة و بسرية تامة كما حدث في (أوسلو) مثلاً.، كما جرى حولها بعد عقدها نقاش وجدل كبير وأظهر بعض الصحابة إعتراضات عليها، كما هو ثابت في الأحاديث الصحيحة، ولم تحدث لهم بسبب ذلك أي مسائلة، كما لم يتم إلقاؤهم في السجون!!

جرت كتابة المعاهدة بالدقة والحذر الشديد وكان مما اتفق عليه:

(١) وضع الحرب بين الطرفين عشر سنين.

(٢) أن لا يسمح لرسول الله صلي الله عليه وسلم ومن معه من أداء العمرة هذا العام، ولكن في العام المقبل.

(٣) أن من أتى من قريش بغير إذن وليه إلى رسول الله فعليه أن يرده إليهم.

(٤) أن من أتى إلى قريش فليس عليها أن ترده.

(٥) من أحب من العرب أن يدخل في حلف قريش فليدخل ومن أحب أن يدخل في حلف محمد فليدخل.

هذا أبرز ما جاء في المعاهدة. وقد أثارت هذه البنود وبالأخص البند الثالث سخط قسم كبير من المسلمين، واعتبروها مهينة لهم، وقد احتجوا على رسول الله، فقال رسول الله: «إني رسول الله ولن يضيعني»، فطابت نفوسهم، وعلموا أن ذلك بوحي من الله، لا تجوز مخالفته. ودخلت قبيلة خزاعة في حلف رسول الله وعقده ودخلت في حلف قريش قبيلة بني بكر بن كنانة. أما نتائج هذه المعاهدة فكانت كالتالي:

(١) تم تحييد قريش، والإنفراد باليهود، فعاد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ففتح خيبر، ومن ثم قصم ظهر الوجود اليهودي في جزيرة العرب الذي كان الخطر الأكبر بعد قريش على الدعوة الإسلامية .

(٢) اعتراف قريش، ذات الدولة الوثنية العريقة الموجودة من مئات السنين، بدولة رسول الله الفتية، التي نشأت البارحة، وتعاملها معه على قدم المساواة..

(٣) ونتيجة لذلك فقد انتشر الإسلام في الجزيرة بشكل لم يسبق له مثيل. حيث رفعت الحواجز بين قريش والمسلمين.

(٤) أرسل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كتبه المشهورة للملوك والأمراء.

(٥) حتى البند الثالث الذي شعر المسلمون فيه بالمهانة أرسلت قريش وفداً منها يطالب الرسول بإلغائه، وعدم رد من يأتيه من قريش مسلماً. لأن هؤلاء كانوا قد شكلوا فصائل للإغارة على قريش وأموالها. والجدير بالذكر أن بعض الفارين من قريش من أمثال أبي بصير وأبي جندل رضي الله عنهما، وكذلك بعض من إلتحق بهم وإنضم إليهم من المسلمين، ممن لم يكن خاضعاً للإتفاقية مع قريش، كانوا قد شكلوا فصائل للإغارة على قريش وأموالها فأقرهم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على ذلك، ولم يمنعهم أو ينهاهم، إلى أن إضطرت قريش صاغرة إلى مناشدته بالله والرحم أن يضم هؤلاء إليه حتى تتوقف غاراتهم وتنازلت قريش مقابل ذلك عن بند من بنود الإتفاقية.

(٦) كان سبباً غير مباشر في فتح مكة.

وباختصار كانت مصداقاً لقوله تعالى في سورة الفتح التي نزلت حين عودة الرسول صلى الله عليه وسلم من هذه المعاهدة: ﴿ **إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، ويتم نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً ، وينصرك الله نصراً عزيزاً** ﴾.

أما ما حاول بعض المسلمين، لسوء فهم، أن يقارن بين صلح الحديبية وخيانة كمب ديفيد، فإن القياس عكسه تماماً. فالرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان يمثل الدولة الأضعف في محيط يكن له العداوة الحرب فأراد توقيع المعاهدة مع قريش باعتبارها الدولة الأقوى في ذلك المحيط، وكان له ما أراد.

وأما إسرائيل فكأنها أدركت مثل هذا الموقف فأرادت أن تحصل على اعتراف وصلح مع مصر، وهي أقوي وأهم دولة في المنطقة، لتكسر هذا الطوق من حولها آملة أن يتبع تلك الدولة غيرها من الدول المحيطة بها، وكان لها حتى الآن ما أرادت، لغباء وعمالة حكام مصر، السفلة الأشقياء.

وكأن إسرائيل تمثل دور محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في تلك المعاهدة وليست مصر. وكذلك كانت عملية القياس عملية عكس وكانت قلباً للمفاهيم والحقائق، ولا يجوز مطلقاً الإستدلال بها على ما حدث بين مصر وإسرائيل.

على أن معاهدة الحديبية كانت بوحى من الله تعالى محدودة بأجل وليست من اجتهادات النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بوصفه رئيساً للدولة ومخولاً بعقد مثل ذلك النوع من الإتفاقات من باب «الرأى والحرب والمكيدة»، ولم يذكر الشارع لتلك المعاهدة علة شرعية يصح القياس عليها، بل لو قال قائل أنها: (واقعة عين) لا يتعدى حكمها إلى غيرها، ولايجوز القياس عليها، لما كان بعيداً عن الصواب كما هو قول جماعة من أهل العلم.

وعلى كل حال فقريش ليست عنصراً دخيلاً على مكة، فالبلد بلدها والدار دارها. والمسلمون هم الذين هاجروا إلى الله ورسوله تاركين المال والوطن مختارين النصرة لدين الله. وكانت قريش تكره هجرتهم وتحاول منعهم لذلك هاجروا مستخفين، إلا ما كان من عمر بن الخطاب رضى الله عنه ونفر قليل. أما وصفه تعالى لهم بأنهم: ﴿**أخرجوا من ديارهم وأموالهم**﴾، فهو كناية عن ما كانوا عليه من الفتنة في دينهم، والإيذاء والتضيق في أنفسهم، لا أنهم طردوا أو أخرجوا بالقوة، إو جرفت ممتلكاتهم بالجرافات، كما هو الحال مع أهل فلسطين في الجملة. ثم أن وضع المسلمين المهاجرين من مكة بالنسبة للسلطة القرشية ـ في نظر تلك السلطة ـ هو علاقة بين مواطن متمرد على سلطته، تريد تلك السلطة فرض سيطرتها عليه، ومعاقبته لتمرده وخروجه على دين الدولة، وعلى عادات المجتمع، وهو وضع يختلف جوهرياً عن وضع فلسطين ، فالواقع والمناط والعلة إن وجدت مختلف كل الإختلاف. فالعدو الصهيوني الحالي ليس مستقراً في بلاده الأصلية محارباً من الخارج حتى يجوز معه الصلح ، بل هو عدو منتهك للعرض مغتصب للأرض الإسلامية المقدسة التي بارك الله فيها ورواها الصحابة بدمائهم الزكية، فهو عدو صائل مفسد للدين والدنيا، وعليه ينطبق كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (والعدو الصائل، الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه، فلا يشترط له شرط، بل يدفع بحسب الإمكان، وقد نص على ذلك العلماء، أصحابنا وغيرهم) أنتهى من الإختيارات الفقهية ص ٣٠٩.

ملحق (٢)
من كتاب الأم للإمام الشافعي
باب المهادنة على النظر للمسلمين ونقض ما لا يجوز من الصلح

قال إمام أهل السنة والجماعة أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، رضي الله عنه: [إن نزلت بالمسلمين نازلة بقوة عدو عليهم ـ وأرجو أن لا ينزلها الله بهم ـ هادنهم الإمام على النظر للمسلمين إلى مدة يرجوا إليها القوة عليها لاتجاوز مدة أهل الحديبية التي هادنهم عليها عليه الصلاة والسلام وهي عشر سنين. فإن أراد أن يهادن إلى غير مدة على أنه متى بدا له نقض الهدنة فجائز، وإن كان قوياً على العدو لم يهادنهم أكثر من أربعة أشهر لقوله تعالى لما قوى الإسلام : ﴿ **براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتهم من المشركين** ﴾ الآية. وجعل النبي صلى الله عليه وسلم لصفوان بعد فتح مكة أربعة أشهر لا أعلمه زاد أحد بعد قوة الإسلام عليها.

ولا يجوز أن يؤمن الرسول والمستأمن إلا بقدر ما يبلغان حاجتهما، ولايجوز أن يقيم بها سنة بغير جزية، ولا يجوز أن يهادنهم على أن يعطيهم المسلمون شيئاً بحال لأن القتل للمسلمين شهادة، وأن الإسلام أعز من أن يعطى مشرك على أن يكف عن أهله، لأن أهله قاتلين ومقتولين ظاهرون على الحق، إلا في حال يخافون الإصطلام: فيعطون من أموالهم، أو يفتدى مأسورا، فلا بأس: لأن هذا موضع ضرورة.

وإن صالحهم الإمام على ما لايجوز فالطاعة نقضه، كما صنع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في النساء، وقد أعطى المشركين فيهن ما أعطاهم في الرجال، ولم يستثن، فجاءته أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة، فجاء أخواها يطلبانها فمنعها منهما، وأخبر أن الله منع الصلح في النساء، وحكم فيهن غير حكمه في الرجال، وبهذا قلنا: لوأعطى الإمام قوماً من المشركين الأمان على أسير في أيديهم من المسلمين، أو مال، ثم جاءوه لم يحل له إلا نزعه منهم بلا عوض، وإن ذهب ذاهب إلى أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، رد أبا جندل بن سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى أهله، قيل له أهلوهم أشفق الناس عليهم وأحرصهم على سلامتهم، ولعلهم يقونهم بأنفسهم مما يؤذيهم، فضلاً على أن يكونوا متهمين على أن ينالوهم بتلف أو عذاب، وإنما نقموا منهم دينهم فكانوا يشددون عليهم بترك دينهم كرهاً وقد وضع الله المأثم في إكراههم، أولا ترى أن النساء إذا أريد بهن الفتنة ضعفن ولم يفهمن فهم الرجال، وكان التقية تسعهن، وكان فيهن أن يصيبهن أزواجهن وهن حرام عليهن، قال وإن جاءتنا امرأة مهادنة أو مسلمة من دار الحرب إلى موضع الإمام فجاء سوى زوجها في طلبها منع منها بلا عوض. وإن جاء زوجها ففيها قولان: أحدهما يعطي ما أنفق وهو ما دفع إليها من المهر. والآخر لا يعطي، وقال في آخر الجواب وأشبههما أن لايعطوا عوضاً (قال المزنى) هذا أشبه بالحق عندي. وليس لأحد أن يعقد هذا العقد إلا الخليفة، و رجل بأمره، لأنه يلي الأموال كلها وعلى من بعده من الخلفاء إنفاذه، ولابأس أن يصالحهم على خرج على أراضيهم يكون في أموالهم مضموناً كالجزية، ولا يجوز عشور مازرعوا لأنه مجهول]، إنتهى كلام الشافعي رحمه الله تعالى.

ملحق (٣)

فتاوي علماء المسلمين بشأن التنازل عن أي جزء من فلسطين

في الوقت الذي تتصاعد فيه موجهة سخط المسلمين المخلصين على الكيان الصهيوني، تنطلق أصوات لتطالب بالصلح مع الصهاينة، قتلة الأنبياء، والمعتدين على الأعراض والمقدسات والطاعنين في الإسلام والرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والمدنسين للقرآن الكريم، تلك الأصوات تطالب بالصلح وتقدم التنازلات تلو التنازلات عن تلك الأرض المقدسة، ولما كان العلماء والدعاة مرجعية هذه الأمة، فكان لازماً أن تكون لديهم في هذه الظروف الحرجة الكلمة الأولى في قضية المسلمين الأولى «قضية فلسطين».

ومن هنا جاءت هذه الفتاوي لوقف الإستجداء، ومنع التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين، لأنها قضية عقيدة ودين لا يجوز لأحد أن يفرط في تلك الأرض التي فتحها المسلمون بدمائهم، وحافظوا عليها في فترات التاريخ السابقة.

وفيمايلي ننشر بعض فتاوى العلماء بشأن هذه القضية وما تبعها من صلح وتنازلات مع الصهاينة الغاصبين.

الفتوى (١): فتوى علماء فلسطين

الصادرة عن مؤتمر علماء فلسطين الأول، المنعقد في القدس ٢٦ يناير ١٩٣٥

انعقد في القدس في ١٩٣٥/١/٢٦ اجتماع كبير لعلماء فلسطين من مفتين وقضاة ومدرسين وخطباء وأئمة ووعاظ وسائر علماء فلسطين وأصدر هذه الفتوى بالإجماع. وهذا نصها:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإننا نحن المفتين والقضاة والمدرسين والخطباء والأئمة والوعاظ وسائر علماء المسلمين ورجال الدين في فلسطين، المجتمعين اليوم في الإجتماع الديني المنعقد في بيت المقدس بالمسجد الأقصى المبارك حوله بعد البحث والنظر فيما ينشأ عن بيع الأراضي في فلسطين لليهود من تحقيق المقاصد الصهيونية في تهويد هذه البلاد الإسلامية المقدسة وإخراجها من أيدي أهلها وإجلائهم عنها وتعفية أثر الإسلام منها بخراب المساجد والمعابد والمقدسات الإسلامية كما وقع في القرى التي تم بيعها لليهود وأخرج أهلها متشردين في الأرض وكما يخشى أن يقع لا سمح الله في أولى القبلتين وثالث المسجدين المسجد الأقصى المبارك.

وبعد النظر في الفتاوى التي أصدرها المفتون وعلماء المسلمين في العراق ومصر والهند والمغرب وسوريا وفلسطين والأقطار الإسلامية الأخرى والتي أجمعت على تحريم بيع الأرض في فلسطين لليهود، وتحريم السمسرة على هذا البيع والتوسط فيه وتسهيل أمره بأي شكل وصورة، وتحريم الرضا بذلك كله والسكوت عنه، وأن ذلك كله أصبح بالنسبة لكل فلسطيني صادراً من عالم بنتيجة راض بها ولذلك فهو يستلزم الكفر والإرتداد عن دين الإسلام باعتقاد حله كما جاء في فتوى سماحة السيد أمين الحسيني مفتي القدس، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى.

بعد النظر والبحث في ذلك كله وتأييد ما جاء في تلك الفتاوى الشريفة والإتفاق على أن البائع والسمسار والمتوسط في الأراضي بفلسطين لليهود والمسهل له هو:

أولاً: عامل ومظاهر على إخراج المسلمين من ديارهم.

ثانياً: مانع لمساجد الله أن يذكر فيها اسمه وساع في خرابها.

ثالثاً: متخذ اليهود أولياء، لأن عمله يعد مساعدة ونصراً لهم على المسلمين.

رابعاً: مؤذ لله ولرسوله وللمؤمنين.

خامساً: خائن لله ولرسوله وللأمانة.

وبالرجوع إلى الأدلة المبينة للأحكام في مثل هذه الحالات من آيات كتاب الله تعالى كقوله تعالى: ﴿ **يأيها الذين**

ءامنوا لاتخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون، واعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر عظيم﴾. وقوله تعالى: ﴿**والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنت بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً﴾**. وقوله تعالى: ﴿**ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الأخرة عذاب عظيم﴾**.

وقوله تعالى: ﴿**لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾**، وقوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين ءامنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء﴾**، وقوله تعالى من آية آخرى: ﴿**ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾**، وقد ذكر الأئمة المفسرون أن معنى قوله تعالى: ﴿**فإنه منهم﴾**، أي من جملتهم، وحكمه حكمهم.

فيعلم من جميع ما قدمناه من الأسباب والنتائج والأقوال والأحكام والفتاوى أن بائع الأرض لليهود في فلسطين سواء كان ذلك مباشرة أو بالواسطة وأن السمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل من علمهم بالنتائج المذكورة، كل أولئك ينبغي أن لا يصلى عليهم، ولا يدفنوا في مقابر المسلمين، ويجب نبذهم، ومقاطعتهم، واحتقار شأنهم ،وعدم التودد إليهم، والتقرب منهم، ولو كانوا آباء أو أبناء أو إخواناً أو أزواجاً: ﴿**ياأيها الذين ءامنوا لا تتخذوا ءابائكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون، قل إن كان ءاباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾**.

هذا وإن السكوت عن أعمال هؤلاء والرضا به مما يحرم قطعاً: ﴿**ياأيها الذين ءامنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون * واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب﴾**.

وجعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه فإنه مولانا وهو نعم المولى ونعم النصير.

تحريراً في ٢٠ شوال سنة١٣٥٣ هـ

٢٦ كانون الثاني ١٩٣٥م

الفتوى (٢): فتوى علماء نجد

أصدر علماء نجد في يوليو ١٩٣٧ فتوى تقول أن ولاية اليهود في بلاد الإسلام باطلة ومحرمة.

الفتوى (٣): فتوى علماء العراق

أصدر علماء الإسلام في العراق في يوليو ١٩٣٧ فتوى بواجب كل مسلم في مقاومة إنشاء دولة صهيونية في فلسطين.

الفتوى (٤): نداء علماء الجامع الأزهر الشريف
وجوب الجهاد لإنقاذ فلسطين وحماية المسجد الأقصى

إثر صدور قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ أصدر حشد كبير من علماء الأزهر الشريف وأعضاء هيئة كبار العلماء

وكثير من غير هؤلاء من العلماء والمدرسين في الكليات والمعاهد الأزهرية في القاهرة والأقاليم المصرية يتقدمهم سماحة شيخ الجامع الأزهر وسماحة مفتى الديار المصرية النداء التالي:

إلى أبناء العروبة والإسلام من علماء الجامع الأزهر الشريف «هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين».

يامعشر المسلمين... قضي الأمر، وتألبت عوامل البغي والطغيان على فلسطين، وفيها المسجد الأقصى، أولى القبلتين، وثالث الحرمين، ومنتهى إسراء خاتم النبيين صلوات الله وسلامه عليه.

قضى الأمر، وتبين لكم أن الباطل ما زال في غلوائه، وأن الهوى ما فتيء على العقول مسيطراً، وأن الميثاق الذي زعموه سبيلاً للعدل والإنصاف ماهو إلا تنظيم للظلم والإجحاف، ولم يبق بعد اليوم صبر على تلكم الهضيمة التي يريدون أن يرهقونا بها في بلادنا، وأن يجثموا بها على صدورنا، وأن يمزقوا بها أوصال شعوب وحد الله بينها في الدين واللغة والشعور.

إن قرار هيئة الأمم المتحدة قرار من هيئة لا تملكه، وهو قرار باطل جائر ليس له نصيب من الحق ولا العدالة، ففلسطين ملك العرب والمسلمين، بذلوا فيها النفوس الغالية والدماء الزكية، وستبقى إن شاء الله ملك العرب والمسلمين رغم تحالف المبطلين،وليس لأحد كائناً من كان أن ينازعهم فيها أو يمزقها.

وإذا كان البغاة العتاة قصدوا بالسوء من قبل هذه الأماكن المقدسة فوجودا من أبناء العروبة والإسلام قساورة ضراغم ذادوا عن الحمى، وردوا البغي على أعقابه مقلم الأظافر محطم الأسنة، فإن في السويداء اليوم رجالاً وفي الشرى آساداً، وإن التاريخ لعائد بهم سيرته الأولى، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

ياأبناء العروبة والإسلام:

لقد أعذرتم من قبل، وناضلتم عن حقكم بالحجة والبرهان ماشاء الله أن تناضلوا حتى تبين للناس وجه الحق سافراً، ولكن دسائس الصهيونية وفتنها وأموالها قد استطاعت أن تجلب على هذا الحق المقدس بخيلها ورجلها، فعميت عنه العيون، وصمت الآذان والتوت الأعناق، فإذا بكم تقفون في هيئة الأمم المتحدة وحدكم، ومدعو نصرة العدالة يتسللون عنكم لواذاً بين مستهين بكم، ومماليء لأعدائكم، ومتستر بالصمت متصنع للحياد، فإذا كنتم قد استفدتم بذلك جهاد الحجة والبيان، فإن وراء هذا الجهاد الإنقاذ لحق وحمايته جهاداً سبيله مشروعة، وكلمته مسموعة، تدفعون به عن كيانكم ومستقبل أبنائكم وأحفادكم، فذودوا عن الحمى، وادفعوا الذئاب عن العرين، وجاهدوا في الله حق جهاده: ﴿ **فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة، ومن يقتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً** ﴾، ﴿ **الذين ءامنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً** ﴾.

ياأبناء العروبة والإسلام:

خذو حذركم فانفروا ثباتاً أو انفروا جميعاً، وإياكم أن يكتب التاريخ أن العرب الأباة الأماجد قد خروا أمام الظلم ساجدين، أو قبلوا الذل صاغرين.

إن الخطب جلل، وإن هذا اليوم الفصل وما هو بالهزل. فليبذل كل عربي وكل مسلم في أقصى الأرض وأدناها من ذات نفسه وماله ما يرد عن الحمى كيد الكائدين وعدوان المعتدين.

سدوا عليهم السبل، واقعدوا لهم كل مرصد، وقاطعوهم في تجارتهم ومعاملاتهم، وأعدوا فيما بينكم كتائب الجهاد، وقوموا بفرض الله عليكم، واعلموا أن الجهاد الآن قد أصبح فرض عين على كل قادر بنفسه أو ماله، وأن من يتخلف عن هذا الواجب فقد باء بغضب من الله وإثم عظيم.

﴿ **إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرءان ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذى بايعتم به، وذلك هو الفوز العظيم** ﴾.

فإذا كنتم بإيمانكم قد بعتم الله أنفسكم وأموالكم ، فها هو ذا وقت البذل والتسليم، وأوفوا بعهد الله يوف بعهدكم، وليشهد العالم غضبتكم للكرامة، وذودكم عن الحق ولتكن غضبتكم هذه على أعداء الحق وأعدائكم لا على المحتمين بكم ممن لهم حق المواطن عليكم وحق الإحتماء بكم، فاحذروا أن تعتدوا على أحد منهم إن الله لا يحب المعتدين ولتتجاوب

الأصداء في كل مشرق ومغرب بالكلمة المحببة إلى المؤمنين: الجهاد ، الجهاد، الجهاد، والله معكم.

الفتوى (5): فتوى علماء المؤتمر الدولي الإسلامي في باكستان

خلال انعقاد المؤتمر الدولي الإسلامي في باكستان في شهر شباط ١٩٦٨ وجه جماعة من علماء المسلمين سؤالاً بشأن استيلاء الصهاينة على المسجد الأقصى والقدس وبقية فلسطين وبعض الأراضي العربية، وطلبوا حكم الشرع الإسلامي في أمر الصلح والإعتراف بالصهاينة، ولقد صدرت ـ جواباً على ذلك ـ هذه الفتوى الشرعية. وقد وقعها عدد كبير من علماء المسلمين، في مختلف البلاد العربية والإسلامية . وننشر فيمايلي نص السؤال، والفتوى الشرعية:

السؤال:

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أصحاب الفضيلة علماء الإسلام الأعلام،،،

ماهو حكم الإسلام فيما يلي:

يهود اعتدوا على المسلمين وحاربوهم واستولوا على البلاد الفلسطينية وعلى بعض الأراضي المصرية والسورية، واحتلوا مدينة القدس التي تحتوي على المسجد الأقصى المبارك، وبعد احتلالهم لهذه البلاد الإسلامية، أرهقوا أهلها ظلماً وقتلاً وسلباً وشردوا مئات الألوف منهم، وفي مدينة القدس هدموا عدة أحياء إسلامية ودمروا ما فيها من بيوت ومساجد وأملاك تابعة للأوقاف الإسلامية، كما اغتصبوا قسماً كبيراً من أراضي القدس، وأعلنوا مطامعهم في الإستيلاء على المسجد الأقصى وشرعوا بالحفر تحته، مما يعرضه لخطر عظيم وزيادة على ذلك أعلنوا مطامعهم في الإستيلاء على بعض البلاد الإسلامية الأخرى المجاورة لفلسطين، ومنها شمالي الحجاز والمدينة المنورة.

فهل يجوز للمسلمين وفقاً لأحكام الشرع الإسلامي، إبرام صلح مع هؤلاء اليهود المحاربين المعتدين، قبل أن يتخلوا عن البلاد التي اغتصبوها من أهلها المسلمين، وقبل إعادة أهلها إليها، وهو يجوز الاعتراف بهؤلاء اليهود الذين اقاموا دولة باغية ظالمة على هذه الأراضي الإسلامية؟

فالرجاء بيان حكم الشرع فيما ذكرنا، وما يجب على المسلمين في هذا الحال؟

ولكم من الله تعالى الأجر والثواب

جماعة من المسلمين

الجواب

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على رسول الله و آله وصحبه

أما بعد، فقد أطلعنا على الاستفتاء المقدم إلينا عن حكم الشريعة الإسلامية في إبرام الصلح مع هؤلاء الذين اغتصبوا فلسطين وبعض الأراضي المصرية والسورية وشردوا أهلها المسلمين واستلبوا أملاكهم واقترفوا أفظع الآثام من قتل وسلب وتعذيب للمسلمين واحتلوا مدينة القدس وما فيها من أماكن مقدسة إسلامية وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، القبلة الأولى ومكان الإسراء والمعراج للرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، وهدموا بعض الأماكن الإسلامية بما فيها من مساجد ومدارس وبيوت وكلها أوقاف إسلامية، وصرحوا بمطامعهم الخطيرة في المسجد الأقصى وشرعوا بالحفر تحته تمهيداً للإستيلاء عليه، كما صرحوا بمطامعهم في الأماكن المقدسة الأخرى.

فجواباً على ذلك نقرر، أن الصلح مع هؤلاء المحاربين لا يجوز شرعاً، لما فيه من اقرار الغاصب على غصبه، والإعتراف بحقية يده على ما اغتصبه، فلا يجوز للمسلمين أن يصالحوا هؤلاء اليهود المعتدين، لأن ذلك يمكنهم من البقاء كدولة في أرض هذه البلاد الإسلامية المقدسة، بل يجب على المسلمين جميعاً أن يبذلوا قصارى جهودهم لتحرير هذه البلاد وانقاذ المسجد الأقصى وسائر المقدسات الإسلامية في أيدي الغاصبين، وعلى جميع المسلمين أن يقوموا بواجب الجهاد إلى أن يسترجعوا هذه البلاد من الغاصبين، ونهيب بالمسلمين كافة أن يعتصموا بحبل الله المتين وأن يقوموا بما يحقق العزة والكرامة للإسلام والمسلمين.

الفتوى (٦): فتوى علماء المسلمين

المحرمة للتنازل عن أي جزء من فلسطين

لقد تم التوقيع على هذه الفتوى من قبل علماء المسلمين في الفترة الممتدة من جمادي الأولى ١٤٠٩هـ وحتى ربيع الآخرة ١٤١٠هـ (ديسمبر ١٩٨٨م ـ وحتى نوفمبر ١٩٨٩م). وفي هذا الملحق سوف نتطرق إلى الفتوى دون ذكر العلماء الذين وقعوا على هذه الفتوى والذين بلغ عددهم ٦٣ عالم من كافة أقطار الأمة الإسلامية، ولمن أراد أن يتطلع إلى اسماء العلماء فعليه الرجوع إلى الأصل، وإليك نصها:

(الحمد لله الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، والصلاة والسلام على من أسرى به إلى الأرض المباركة فيها للعالمين، قبلة المسلمين الأولى وأرض الأنبياء ومهبط الرسالات، وأرض الجهاد والرباط إلى يوم الدين، وعلى آله الأخيار وصحبه الذين عطروا بدمائهم الزكية تلك الأرض الطيبة حتى أقاموا بها الإسلام، ورفعوا فيها رايته خفاقة عالية، وطردوا منها أعداءه الذين دنسوا قدسه بالشرك والكفر وعلى الذين ورثوا هذه الديار فحافظوا على ميراث المسلمين ودافعوا عنه بأموالهم وأنفسهم وبعد،،،

فإن مهمة علماء المسلمين وأهل الرأي فيهم أن يكونوا عصمة للمسلمين، وأن يبصروهم إذا احتارت بهم السبل وأدلهمت عليهم الخطوب.

ونحن الموقعين على هذه الوثيقة نعلن للمسلمين في هذه الظروف الصعبة أن اليهود هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا، اغتصبوا فلسطين، واعتدوا على حرمات المسلمين فيها وشردوا أهلها، ودنسوا مقدساتها، ولن يقر لهم قرار حتى يقضوا على دين المسلمين، وينهوا وجودهم ويتسلطوا عليهم في كل مكان.

ونحن نعلن بما أخذ الله علينا من عهد وميثاق في بيان الحق أن الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، وأنه لا يجوز بحال من الأحوال الاعتراف لليهود بشبر من أرض فلسطين. وليس لشخص أو جهة أن تقر اليهود على أرض فلسطين أو تتنازل لهم عن أي جزء منها أو تعترف لهم بأي حق فيها.

إن هذا الإعتراف خيانة لله والرسول وللأمانة التي وكل إلى المسلمين المحافظة عليها، والله يقول {ياأيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون} وأي خيانة أكير من بيع مقدسات المسلمين، والتنازل عن بلاد المسلمين إلى أعداء الله ورسوله والمؤمنين.

إننا نوقن بأن فلسطين أرض إسلامية وستبقى إسلامية، وسيحررها أبطال الإسلام من دنس اليهود كما حررها الفاتح صلاح الدين من دنس الصليبيين، ولتعلمن نبأه بعد حين، وصلى الله على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ولقد إقتصرنا في هذا الملحق على بعض الفتاوى وليس كل الفتاوى الصادرة بشأن فلسطين وعن التنازل عن أي جزء من أرضها، ولمن أراد الإستفادة ومعرفة أكثر لهذه الفتاوى وأصحابها عليه الرجوع إلى الكتيب المشار إليه من قبل (فتوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين) الذي قامت بطباعته جميعة الإصلاح الإجتماعي (الطبعة الأولى جمادي الثانية ١٤١٠ هـ، الموافق لينار ١٩٩٠) حيث يوجد به عدد لا بأس به من الفتاوى سواء التي صدرت من مجموعات وهيئات مثل: فتوى من لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بتحريم الصلح مع الكيان الإسرائيلي ووجوب الجهاد الصادرة بـ يناير ١٩٥٦والفتوى الصادرة سنة ١٩٨٩ أو من شخصيات إسلامية بارزة مثل الشيخ محمد رشيد رضا وغيره.

ملحق (٤)

العهدة العمرية

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أعطى عبد الله: عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان.

أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها.

أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينقص منها ولا من حيزها، ولا من صليبهم، ولا من شئ من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم. ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود.

وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية.

ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم.

ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل (فلان)، فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم. ومن شاء رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شئ حتى يحصد حصادهم.

وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا ما عليهم من الجزية.

شهد على ذلك

خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن عوف،

ومعاوية بن أبي سفيان.

وكتب وحضر سنة خمس عشرة.